الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 2 حزيران 2026
العدد 5790 السنة العشرون
Mardi 2 Juin 2026 no 5790 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

الحدث | 08

إغلاق باب المندب على الطاولة
إيران تقابل الضغط بالضغط

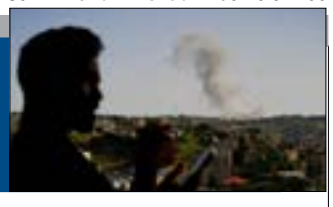

استطلاع LAU : 90% من اللبنانيين يعتبرون اسرائيل عدواً 4

وقف إطلاق النار
الاختبار الحاسم

2 - 3

- وقائع الاتصالات التي سبقت إعلان ترامب
- كيف تدخلت ايران ومن هو «صديق» بري؟

موجة نزوح من الضاحية امس بعد تهديد العدو بقصفها (مروان بوحيدر)

الحرب الكونية ضد المقاومة

وقائع الاتصالات التي وفرت اتفاقاً غير مضمون لوقف إطلاق النار

كيف تدخلت إيران.. ومن هو الصديق الذي أعان بري على المهمة؟

إبراهيم الأمين

في الأسبوع الماضي، شهدت المواجهات في الجنوب تطورات لافتة. فقد أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أنه ينفّذ عملية عسكرية شمال نهر الليطاني، مستهدفاً عملياً المنطقة التي أُضيفت إلى خرائط الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي الموقّع في تشرين الثاني 2024، والتي جعلت من منطقة يحمر الشقيف جزءاً من نطاق تطبيق القرار 1701.

وكان الاحتلال قد طالب، على مدى 15 شهراً، بأن تشمل إجراءات نزع السلاح هذه المنطقة، وتلقّى لبنان مراراً، عبر لجنة «الميكانيزم»، طلبات إسرائيلية بالعمل على مواقع فيها باعتبارها خرقاً للقرار. وقدّم العدو معطيات يدّعي فيها أن حزب الله يعمل على ترميم مواقع عسكرية في هذه المنطقة ونقل عتاد إليها. وفي أكثر من مناسبة، لجأ إلى تنفيذ عمليات موضعية امتدّت نحو مرتفعات على الطاهر ومنطقة المحمودية. وفي إحدى المرات، توجّهت قوة من الجيش اللبناني إلى المنطقة للتحقق مما زعمت لجنة «الميكانيزم» أنه منشأة تابعة للمقاومة، وأدى ذلك يومها إلى إشكال بين الجيش والمقاومة، التي أكدت أن هذه المنطقة لا تقع جنوب نهر الليطاني.

بالنسبة إلى العدو، لا يتعلق الأمر بتلة أو مرتفع محدد، بل بشريط جغرافي يمتد من الجهة الشرقية لقلعة الشقيف، حيث تضيق المسافة الفاصلة عن الحدود اللبنانية - الفلسطينية في القطاع الشرقي. وإلى جانب ذلك، يدرك الاحتلال الأهمية الجغرافية لهذه المنطقة بالنسبة إلى المقاومة، إذ تشكّل نقطة ارتكاز أساسية تحتاج إليها في ظروف الحرب، ولا سيما للقوات العاملة في القطاع الشرقي. ومن هنا، سعى إلى تحقيق فصل ميداني عبر هذه الزاوية، بالتوازي مع محاولته السيطرة على تلال في منطقة زوطر الغربية، التي يعرف جيداً أن المقاومة استخدمتها خلال حرب تموز 2006، عندما تمكّن رماة صواريخ الـ«كورنيت» من توجيه ضربات مؤلمة إلى دباباته المتوغلة على مسافة تقارب أربعة كيلومترات من عليك النقطة.

كان يمكن لهذا التطور أن يبدو جزءاً من عملية عسكرية اعتيادية، إلا أن أهداف العدو تجاوزت مجرد تحقيق إنجاز ميداني بالوصول إلى قلعة الشقيف. فهو يعلم جيداً أن المقاومة لا تتمركز في القلعة، كما أنها لم (ولن) تستخدم المواقع الأثرية في الجنوب أو البقاع لأغراض عسكرية. وقد أخفق الاحتلال مراراً في تبرير استهدافه لمواقع أثرية عبر الادعاء بأن المقاومة تستخدمها لأغراض عسكرية. لكن بالنسبة إلى إسرائيل، كان هناك بعد آخر أكثر أهمية، يتعلق بالبعد المعنوي. وهذا ما يفسر الحملة المجنونة التي قادتها قوات الاحتلال لرفع العلم الإسرائيلي فوق القلعة، قبل أن يخرج بنيامين نتنياهو ليعلن ما أراد تصويره على أنه «فتح عظيم»، فيما كان ضباطه يلفتون انتباهه إلى أن طبيعة المواجهة ستجعل الاحتفاظ بهذه النقطة أمراً بالغ الصعوبة. وهو ما أثبتته الوقائع الميدانية خلال الساعات الـ36 الماضية.

حملة العقاب الردعي

في الحملة العنيفة التي شنّها العدو الأسبوع الماضي، لم يكن الهدف محصوراً بتحقيق مكاسب ميدانية مباشرة، بل تمحور أساساً حول تطبيق مبدأ «العقاب الردعي» وتنفيذ أوسع عملية تهجير لعشرات الآلاف من سكان قضائي صور والنبطية. وكان من المتعذّر تحقيق هذا الهدف من دون ارتكاب سلسلة واسعة من المجازر وعمليات القصف العشوائي التي استهدفت البشر والحجر والبنية التحتية على حد سواء. هذا الواقع دفع المقاومة إلى مقاربة المشهد من زاوية مختلفة، ولا سيما أنها كانت قد اعتمدت، بعد إعلان وقف إطلاق النار في نيسان الماضي، تكتيكاً عسكرياً جديداً يقوم على فرض قواعد اشتباك ميدانية مختلفة. وارتكز هذا التكتيك على منع العدو من تثبيت قواته في مواقع محددة، وإجباره على تغيير أماكن تموضع جنوده وآلياته بصورة دائمة، فضلاً عن تقييد حركته لساعات طويلة من النهار. وقد تحقق ذلك بصورة رئيسية عبر استخدام سلاح المسيّرات الانقضاضية والاستطلاعية، من دون الحاجة إلى توسيع استخدام أنواع أخرى من الأسلحة. وظلت المسيّرات تحلّق على مدار ساعات النهار، قبل أن تقرر المقاومة توسيع نطاق عملياتها زمنياً عبر إدخال كاميرات حرارية أتاحت تشغيل المحلّقات ليلاً أيضاً. وأدى ذلك إلى إرباك القوات الإسرائيلية التي كانت تعتمد على تحريك الآليات والقوات الراجلة خلال ساعات الليل.

عند هذه النقطة، بدأت إسرائيل تدرك أن الوضع يتجه نحو مزيد من التعقيد. فقد نجحت المحلّقات في الوصول إلى الجنود في أثناء تنقلهم على الطرقات، أو داخل سيارات الجيب، أو في ناقلات الجند، كما استهدفت تحركات القوات المؤللة، وتمكنت في حالات عدة من ملاحقة الجنود داخل غرف مغلقة وخلف التحصينات. وتضاعف وقع هذا المشهد على العدو مع سقوط أكثر من 415 جندياً وضابطاً بين قتيل وجريح، فيما أقرّ العدو بمقتل تسعة ضباط وجنود وإصابة أكثر من 35 آخرين بجروح خطيرة خلال أربعين يوماً. غير أن المشكلة الأعمق بالنسبة إلى إسرائيل تمثلت في أن هذا النمط من العمليات لم يعد محصوراً بالمواقع العسكرية والتجمعات المنتشرة داخل الأراضي اللبنانية، إذ انتقلت المقاومة إلى تنفيذ عمليات استطلاع واسعة النطاق تمهيداً لإرسال المحلّقات نحو المستوطنات الحدودية. ورغم أن هذه المحلّقات كانت تركز على ملاحقة الجنود والأهداف العسكرية، وتتجنب الاقتراب من المدنيين داخل المستوطنات، فإن تأثيرها النفسي كان بالغاً. فقد بدأت موجات مغادرة المستوطنين تتزايد تباعاً، بالتزامن مع تصاعد الصراخ السياسي والشعبي في مستوطنات الشمال.

الرد الإسرائيلي الوحشي على المدنيين، وتوسيع دائرة القصف والتوغل والاحتلال، دفع المقاومة إلى إدخال تعديل جوهري على آليات القتال. فكان القرار بنقل جزء أساسي من المواجهة إلى العمق الإسرائيلي. وبين 28 آيار والأول من حزيران، باشرت المقاومة توسيعاً تدريجياً لنطاق القصف الصاروخي، فاستهدفت بداية مستوطنات الحافة الأمامية، ثم انتقلت إلى مستوطنات الصف الثاني، وصولاً إلى كرمئيل في الوسط وصفد في الشرق، قبل أن توجّه، يوم السبت، ضربة صاروخية كبيرة نحو منطقة الكريوت شرق حيفا، وهي منطقة تضم نحو 350 ألف مستوطن موزعين على عدد من المدن والبلدات.

وكانت الرسالة واضحة بالنسبة إلى العدو: المقاومة تتجه نحو فرض معادلة «التهجير مقابل التهجير». وهي معادلة تدرك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أنها لا تستطيع تحمّل تداعياتها لمدة طويلة، خصوصاً بعدما تبيّن أن رشقة صاروخية اعتيادية استهدفت كريات شمونة كانت كافية لدفع نحو 600 عائلة، أي ما يقارب 2500 مستوطن، إلى مغادرة المنطقة خلال ساعات الليل باتجاه مدن الوسط وطبريا.

بلغ التوتر داخل إسرائيل مستوى غير مسبوق، لكن نتنياهو كان يدرك أن

> **بعد تصعيد العدو جنوباً بالتدمير والتهجير والتوسع، انطلق تنسيق سياسي وعسكري بين المقاومة وإيران، جعل الأمور تقف عند حافة الحرب الواسعة في كل المنطقة**

أي تصعيد واسع النطاق يحتاج إلى موافقة أميركية. وبعيداً من السجالات السياسية الداخلية، أنصبّ جهده على إقناع ترامب بأن توسيع دائرة الضربات باتجاه الضاحية الجنوبية لبيروت يمكن أن يحقق هدفين: إجبار حزب الله على وقف قصف المستوطنات، وجرّ إيران إلى مقايضة فتح مضيق هرمز مقابل وقف قصف الضاحية الجنوبية. وهو ما راق لترامب الغارق في تأملاته، فأعطى موافقة مبدئية على الأمر. إلا أن نتنياهو سارع إلى استثمار هذا التفاهم بأقصى قدر من الاستعراض السياسي والإعلامي لخدمة أهدافه الداخلية. وعمل على تسريب تفاصيل جهوده في إقناع الإدارة الأميركية، إلى حد دفع عدداً من المراسلين العسكريين الإسرائيليين إلى الترويج لفكرة أنه هو من اتخذ قرار ضرب بيروت، وأن ترامب استمع إلى طرحه ووافق عليه. لكن ما لم يكن في حسابات الطرفين، هو ردّة الفعل الإيرانية على هذه التطورات.

نزوح من الضاحية بعد تهديدات العدو أمس (مروان بوحيدر)

تدخل إيران

كان الإيرانيون، في الأصل، يعيشون حالاً من الحيرة إزاء كيفية التعامل مع التقلبات المتواصلة في الموقف الأميركي، فبعدما تلقّوا، عبر الوسطاء عصر الثلاثاء الماضي، إشارات تفيد بوجود موافقة أميركية مبدئية على إعلان نيات مشترك، وإن الرئيس الأميركي يحتاج إلى ساعات أو بضعة أيام لترتيب المخرج السياسي والإعلامي المناسب لإعلان موافقته، عاد الإحباط ليخيّم على الأجواء في طهران. وشعر المسؤولون الإيرانيون بأن ثمة أمراً يُدبَّر في الخفاء، ما دفعهم إلى الإسراع في إعداد استراتيجية بديلة. وفي هذا السياق، أبلغ الإيرانيون الوسطاء أنه ليست لديهم أي إضافات على الورقة التي سبق إعدادها، قبل أن ينتقلوا إلى رفع مستوى التنسيق مع حزب الله في لبنان، بهدف ضمان أن يشمل أي اتفاق محتمل وقفاً فعلياً وشاملاً للحرب على لبنان، لا أن يتكرر السيناريو الذي أعقب التفاهمات السابقة.

ومع تصاعد الشكوك الإيرانية، انتقل التنسيق من مستوى التفاهمات على الآليات العمل السياسي إلى آليات العمليات العسكرية. وأبلغت طهران الوسطاء أن ما يجري في لبنان، بالتزامن مع التأخير الأميركي في إقرار مذكرة التفاهم، يشكل بالنسبة إليها جرس إنذار خطيراً. ثم ذهبت خطوة أبعد، عندما أبلغت الوسطاء أن قراءتها للمناورة الأميركية على المستوى السياسي، وللتصعيد الإسرائيلي على المستوى العسكري، تقودها إلى الاعتقاد بوجود محاولة لفرض وقائع جديدة على الأرض قبل إنجاز أي تفاهم.

وبناءً على هذا التقدير، بدأت إيران تسريب معلومات عن نيتها وقف المفاوضات، بالتوازي مع تحريك وحدات صاروخية رصدت الولايات المتحدة وإسرائيل نشاطها. ثم أبلغت الوسطاء، يوم الأحد، أنها تدرس تنفيذ هجوم استباقي، انطلاقاً من اعتقادها بأن الحملة العسكرية الجديدة على لبنان ليست سوى مرحلة تمهيدية ضمن مسار أوسع يستهدف إيران نفسها. وترافق ذلك مع رفع حزب الله مستوى جاهزته الصاروخية على المستوطنات الشمالية، فيما كانت المقاومة تعيد تنظيم مجموعاتها على الأرض استعداداً لموجة جديدة من القتال البري.

بري يلجأ إلى «مساعدة صديق»

في هذه الأثناء، كان الأميركيون يبحثون عن أوراق إضافية يمكن وضعها على الطاولة، لكنهم فوجئوا بأن الأمور لا تسير وفق ما يشتهونه. إذ بدا واضحاً أن حلفاءهم في لبنان باتوا قلقين من تداعيات التصعيد الإسرائيلي، وأن بعض الأصوات بدأت ترتفع رافضة حتى مبدأ الذهاب إلى مفاوضات في ظل هذا المستوى من التوتر.

وفيما كان السفير الأميركي ميشال عيسى يواصل لعابه الصبيانية بحثاً عن مكاسب شخصية، كان رئيس مجلس النواب نبيه بري يلفت نظر شخصيات لبنانية بارزة إلى خطورة المرحلة. وعندما أدرك الرئيس جوزيف عون حساسية الوضع، بادر إلى طرح فكرة مبادرة تقوم على أنه في حال أعلن حزب الله التزامه وقف قصف المستوطنات، فإن الولايات المتحدة ستعمل على إلزام إسرائيل بوقف العمليات العسكرية الكبيرة، بما في ذلك قصف بيروت والضاحية الجنوبية. غير أن حزب الله أبلغ عون، كما أبلغ أطرافاً معنية أخرى، أنه ليس في وارد تقديم أي التزام خارج ما سبق أن أعلنه، مؤكداً أنه في حال التزم العدو وقف إطلاق النار، فإن المقاومة ستلتزم بالمثل، لكنها لن تبادر إلى أي خطوة لا تناسب استراتيجيتها.

أمام هذا الاستعصاء، لجأ الرئيس بري، عبر قنواته الخاصة، إلى التواصل مع الجانب الأميركي، بـ«مساعدة صديق». وتم التواصل الأولي، إذ عرض بري ضمانته بأن المقاومة ستلتزم وقف إطلاق النار شرط التزام إسرائيل بالمثل. ولتفادي أي التباس، بادر بنفسه إلى الإعلان عن هذا الموقف عبر قناة NBN، قبل أن ينقله رسمياً عبر القنوات الجانبية إلى الجانب الأميركي. إلا أن الردّ الذي وصل من واشنطن لم يكن مطمئناً، إذ أشارت المعطيات إلى عدم وجود ضمانات فعلية بالتزام إسرائيلي كامل. عندها، أوقف بري محرّكاته السياسية، وقال لمن يعنيهم الأمر إن الكرة باتت في ملعب الطرف الآخر. وعندما أعلنت إسرائيل صباح أمس نيتها قصف الضاحية وبيروت، لفت رئيس المجلس انتباه الجميع، بما في ذلك عبر قناته الخلفية، إلى أن الأمور ستذهب نحو ما لا تحمد عقباه على الجميع. فيما كانت إيران تتقدم خطوة إضافية في تطويح بالتدخل المباشر، عبر اتصالات مكثفة أجراها المفاوض الإيراني مع الوسطاء الإقليميين. وترافق ذلك مع تبادل رسائل غير معلنة، بعضها حمل طابعاً عسكرياً واضحاً، قبل أن يتبلور انطباع لدى واشنطن بأن الوضع قد يخرج عن السيطرة، في ظل تقدير بأن طهران قررت العودة إلى الحرب!

ما حصل لاحقاً أن ترامب، القصير النفس، أقفل باب المناورة، وطلب من نتنياهو العودة إلى المنزل، وتخفيف التصعيد العسكري حالياً، ووعده بأنه سيعمل على انتزاع ما يناسب إسرائيل عبر المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية. لكن الرئيس الأميركي الذي يعرف أن لا قيمة لمفاوضات اليوم والغد بين سلطة ضمن مسار أوسع يستهدف إيران نفسها، وترافق ذلك مع رفع حزب الله مستوى جاهزته الصاروخية على المستوطنات الشمالية، فيما كانت المقاومة تعيد تنظيم مجموعاتها على الأرض استعداداً لموجة جديدة من القتال البري.

بري يلجأ إلى «مساعدة صديق»

في هذه الأثناء، كان الأميركيون يبحثون عن أوراق إضافية يمكن وضعها على الطاولة، لكنهم فوجئوا بأن الأمور لا تسير وفق ما يشتهونه. إذ بدا واضحاً أن حلفاءهم في لبنان باتوا قلقين من تداعيات التصعيد الإسرائيلي، وأن بعض الأصوات بدأت ترتفع رافضة حتى مبدأ الذهاب إلى مفاوضات في ظل هذا المستوى من التوتر.

وفيما كان السفير الأميركي ميشال عيسى يواصل لعابه الصبيانية بحثاً عن مكاسب شخصية، كان رئيس مجلس النواب نبيه بري يلفت نظر شخصيات لبنانية بارزة إلى خطورة المرحلة. وعندما أدرك الرئيس جوزيف عون حساسية الوضع، بادر إلى طرح فكرة مبادرة تقوم على أنه

المقاومة تفشل أهداف الضغط الإسرائيلي

في موازاة المساعي الإسرائيلية، بغطاء وتنسيق أميركيين كاملين، لفرض وقائع ميدانية وسياسية جديدة في لبنان تقوم على حماية المستوطنات الشمالية من صواريخ المقاومة وآليات وجنوداً لجيش العدو في محيط القلعة بأربع رشقات صاروخية متتالية. كما استهدفت قوة إسرائيلية معادية في الأطراف الشرقية لبلدة يحمر الشقيف بصواريخ وقذائف مدفعية، وبرز محيط قلعة الشقيف بوصفه أحد أكثر المحاور سخونة، إذ استهدفت المقاومة تجمعات لفرض وقائع ميدانية جديدة في محيط القلعة وأسفرت عن مقتل ضابط وجندي إسرائيليين.

وشملت الهجمات استهداف المستوطنات الشمالية ومواقع أعمق داخل الشريط الاستيطاني في شمال فلسطين المحتلة، رداً على الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على مناطق في الجنوب اللبناني ولا سيما في صور والنبطية. وفي خضمّ هذا التصعيد، دخلت إيران بقوة على خطّ المواجهة السياسية والعسكرية، لترسم معادلة جديدة مفادها تحييد بيروت والضاحية الجنوبية مقابل عدم تدخلها المباشر في المعركة عبر استهداف شمال فلسطين المحتلة، فيما واصلت المقاومة عملياتها ضد المستوطنات الشمالية باعتبارها رداً مباشراً على الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان.

وبعد نحو 24 ساعة على أجواء التصعيد وتكثيف التهديدات الإسرائيلية، كثّفت المقاومة عملياتها العسكرية على امتداد الجبهة الجنوبية، موزّعة استهدافاتها بين مواقع وقوات جيش الاحتلال داخل القرى والبلدات الجنوبية المحتلة، والمستوطنات والمنشآت العسكرية في شمال فلسطين المحتلة، إضافة إلى التصدي للطيران المسيّر في الأجواء اللبنانية، في مشهد عكس تنوعاً في الأهداف والأسلحة المستخدمة واتساعاً في رقعة الاشتباك.

> **صعّدت المقاومة من حجم النيران ونوعية الأهداف في المستوطنات والعدو يعترف بمقتل ضابط وجندي وإصابة العشرات**

قبل أن تقصف تجمعاً آخر للجنود في المنطقة نفسها برشقة صاروخية، وتستهدف منزلاً يتحصن فيه جنود إسرائيليون بسرب من المسيّرات الانقضاضية.

وشهدت الأطراف الجنوبية لبلدة دبّين سلسلة عمليات مركزة، شملت استهداف منزل يتحصن فيه جنود إسرائيليون بمسيّرة انقضاضية، وقصف تجمعات للآليات والجنود بصليات صاروخية وصواريخ نوعية في أكثر من عملية، إضافة إلى استهداف تموضعات للجنود بصاروخ نوعي. واستهداف مقر قيادي للعدو في الطيبة، وتفجير عبوتين في بلدة حداثا، بقوة إسرائيلية مدرعة كانت تتقدم نحو البلدة. واستهداف غرفة داخل موقع العباد بواسطة محلّقة «أبابيل» الانقضاضية، إضافة إلى ضرب منصة «القبة الحديدية».

وفي المستوطنات الشمالية، تركزت ضربات المقاومة على مستوطنة كريات شمونة، كما استهدفت بنى تحتية عسكرية معادية في مدينة طبريا المحتلة بصلية صاروخية، لتوسع الدائرة نحو المنشآت العسكرية الإسرائيلية في زرعيت، وقاعدة ميرون المتخصصة بمراقبة وإدارة العمليات الجوية، وموقع نمر الجمل المستحدث، مستخدمة صواريخ نوعية. كما استهدفت مقراً قيادياً في ثكنة يعرا بسرب من المسيّرات الانقضاضية. كذلك شملت الضربات ثكنتي شوميرا ويفتاح، وموقعي حدب يارون والصدر، وذلك بصليات من الصواريخ النوعية. واتت عمليات المقاومة كمحاولة واضحة لإسقاط معادلة الضغط الإسرائيلية القائمة على التهديد بقصف الضاحية وبيروت لفرض هدوء أحادي الجانب على الجبهة الشمالية. فبدلاً من الانكفاء تحت وطأة التهديدات، صعّدت المقاومة من حجم النيران ونوعية الأهداف، مع تركيز على محيط قلعة الشقيف ودبّين ويحمر الشقيف والقنطرة ما أدى إلى وقوع إصابات كثيرة، واعترف العدو بمقتل ضابط وجندي وإصابة عشرة آخرين. بينما أعلن عن إصابة أكثر من 154 ضابطاً وجندياً خلال المواجهات الأخيرة.

(الأخبار)

حزب الله: المطلوب وقف شامل للحرب

إعلان ترامب لا يشمل كل لبنان

لم ينتظر الرئيس الأميركي دونالد ترامب الصباح ليعلن وقف إطلاق النار. خرج ليلاً، على عجل، وكأنّ المنطقة كانت تقف على حافة انفجار أكبر من قدرة الجميع على احتوائه، ليقول إنه «أجرى اتصالاً مثمراً للغاية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وإنه لن تكون هناك قوات متجهة إلى بيروت، وأي قوات (طائرات سلاح الجو) كانت في طريقها جرى إرجاعها بالفعل». ثم أطلق مفاجأة إضافية بقوله إنه أجرى أيضاً، «عبر ممثلين رفيعي المستوى، مكالمة جيدة جداً مع حزب الله الذي وافق على وقف إطلاق النار على قاعدة أن إسرائيل لن تهاجمه، وهو لن يهاجم إسرائيل».

وبحسب آخر ما تم تداوله ليل أمس، فإن الحديث لا يزال غير واضح لجهة ما إذا كان وقف إطلاق النار سيشمل كل الجنوب أم أن الاتفاق محصور بوقف قصف المستوطنات مقابل وقف قصف الضاحية وبيروت، وفيما لم يصدر حزب الله موقفه النهائي بعد، قال النائب حسن فضل الله باسم بري بأن حزب الله مستعد للاتفاق الكامل بوقف شامل لإطلاق النار، وأن رئيس المجلس مستعد لتقديم الضمانات اللازمة لتنفيذه. وأكد وقف إطلاق نار كامل، ولا عودة إلى ما كان قائماً قبل 2 آذار، ولا يوجد شيء اسمه حرية الحركة».

وأشار إلى أن الأميركيين «اقترحوا أن يوقف حزب الله هجماته، وألّا تهاجم إسرائيل الضاحية الجنوبية وبيروت. وهذا لم يكن مقبولاً». في إشارة إلى طلب لاحزب بوقف شامل للحرب على لبنان.

وجاء إعلان ترامب بعدما ارتفع منسوب التهديدات الإيرانية بأن استهداف الضاحية سيدفع المواجهة إلى مستوى إقليمي أكثر اتساعاً. لكن اللبنانيين، الذين خبروا لغة الوعود الأميركية، لم يجدوا في الإعلان ما يكفي للاطمئنان. فمنذ أشهر، تُعلن التهدئة فيما تستمر الغارات. ولذلك بدا السؤال أكثر إلحاحاً في بيروت من أي وقت مضى: هل كلام ترامب حقيقة أم خدعة؟

ونقل موقع «أكسيوس» عن المستشار الإعلامي لرئيس المجلس علي حمدان، أنه تواصل مع السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى وأبلغه باسم بري بأن حزب الله مستعد للاتفاق الكامل بوقف شامل لإطلاق النار، وأن رئيس المجلس مستعد لتقديم الضمانات اللازمة لتنفيذه. وأكد حمدان أن بري يتمتع بقناة اتصال مباشرة مع قيادة الحزب تسمح له بتبادل الرسائل مع الأمين العام الشيخ نعيم قاسم.

وكانت إدارة ترامب قد طرحت خلال عطلة نهاية الأسبوع مبادرة لوقف جزئي لإطلاق النار تقضي بوقف حزب الله هجماته على شمال إسرائيل مقابل التزام إسرائيلي بعدم استهداف بيروت. إلا أن بري رفض المقترح بصيغته المطروحة، داعياً إلى وقف شامل لإطلاق النار بدلاً من ترتيبات جزئية.

وأوضح حمدان أن المقترح الأميركي كان يقوم على وقف هجمات الحزب على شمال إسرائيل مقابل امتناع إسرائيل عن قصف بيروت، على أن تتوسع الهدنة تدريجياً إلى مناطق أخرى. وأضاف أن بري رد بالقول: لماذا وقف جزئي لإطلاق النار؟ فلنذهب إلى وقف شامل. كما اقترح أن يشمل الاتفاق وقف العمليات البرية والجوية والبحرية، إضافة إلى التزام إسرائيلي بوقف هدم المنازل في جنوب لبنان.

وأوفد الرئيس بري أمس إلى الدوحة، معاونه السياسي النائب علي حسن خليل للاطلاع على دور قطر في المساعي بين الأميركيين والإيرانيين، حيث من المقرر أن يعقد اجتماعات مع مسؤولين قطريين لبحث الجهود المتعلقة بملف لبنان.

ورغم الحديث عن دور قطري ومحاولة الاستثمار اللبناني في ما حصل وزعم أن وقف إطلاق النار هو ثمرة جهود الدولة اللبنانية، فإن تأكيد وزير الحرب الإسرائيلي يسرائيل كاتس يوم أمس بعد كلام ترامب بأن العملية البرية مستمرة في لبنان، أعاد تصويب التحليلات بأن وقف إطلاق النار يعني التراجع فقط عن استهداف بيروت أو الضاحية، بعد تدخل الجانب الإيراني في الوقت الذي أظهر فيه ترامب عدم رغبة في فرط المفاوضات.

هذا ما أكده البيان الصادر عن السفارة اللبنانية في واشنطن، الذي أشار إلى أنها تلقت من الرئيس ترامب موافقة إسرائيل على مقترح وقف الضربات الإسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت مقابل امتناع حزب الله عن تنفيذ هجمات ضد إسرائيل، «على أن يتم توسيع إطار وقف إطلاق النار ليشمل كامل الأراضي اللبنانية».

(الأخبار)

قاليباف في اتصال مع بري: دمنا واحد

أكد رئيس الوفد المفاوض الإيراني محمد باقر قاليباف، في اتصال هاتفي مع الرئيس نبيه بري، أن حزب الله وحركة أمل يدافعان اليوم عن أرضهما وعن الأمة الإسلامية، مشدداً على أن العلاقة بين إيران ولبنان «راسخة لا تنفصم. ودمنا ودمكم واحد».

وقال قاليباف إن الجهود خلال اليومين الماضيين تركزت على وقف الهجمات الإسرائيلية، محذراً من أنه في حال استمرار الاعتداءات، فإن إيران لن تكتفي بوقف مسار المفاوضات، بل ستقف في مواجهة الكيان الصهيوني.

وأضاف أن بلاده مصممة على تثبيت وقف إطلاق النار في جميع أنحاء لبنان، ولا سيما في جنوبه. وأشار إلى أن أي اتفاق محتمل لإنهاء الحرب بين إيران والولايات المتحدة سيشمل وقف الهجمات على مختلف الجبهات، وخصوصاً في لبنان.

الحرب الكونية ضد المقاومة

استطلاع

«واتساب» المصدر الأول لأخبار الحرب
90% من اللبنانيين: إسرائيل عدو

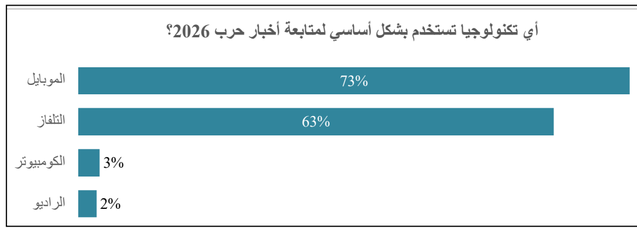

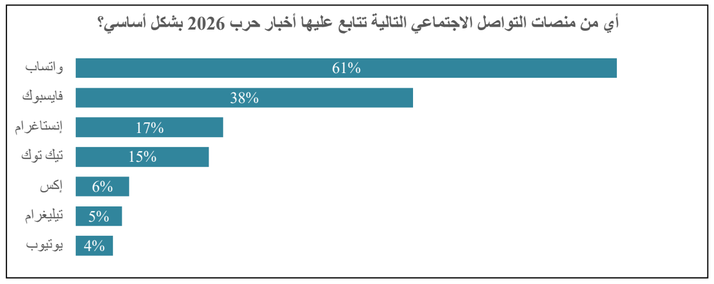

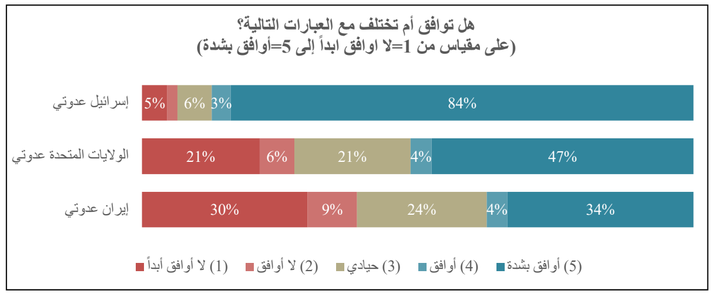

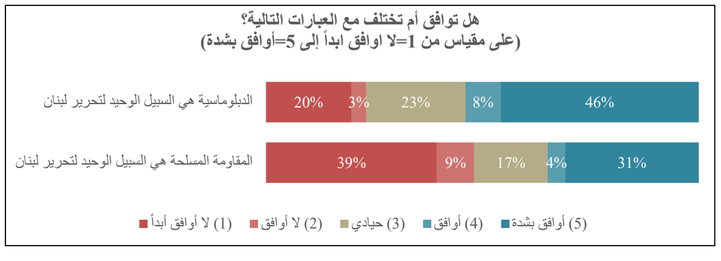

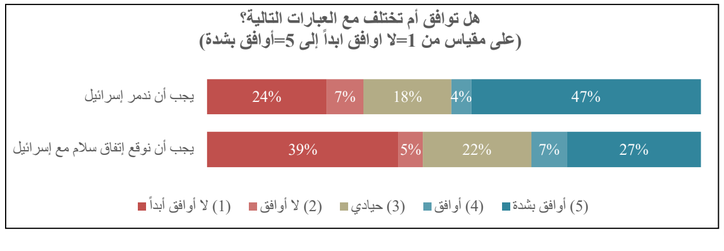

أظهرت دراسة جديدة عن أنماط استخدام وسائل الإعلام والمواقف السياسية خلال الحرب الإسرائيلية الحالية على لبنان، تراجع استخدام التلفاز، مقابل صعود استخدام الموبايل ووسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة تطبيق «واتساب». وفي السياسة، بيّنت أن نحو 90% من اللبنانيين يرون في إسرائيل عدواً، لكن أكثر من النصف بقليل مع خيار الدبلوماسية، مقابل قرابة الثلث مع المقاومة المسلحة. غير أن تناقضاً ظهر، في هذا الصدد، عبر تأييد حوالى النصف تدمير إسرائيل وقرابة الثلث السلام معها. الدراسة أجراها مدير معهد الدراسات والتدريب الإعلامي في الجامعة اللبنانية الأميركية، الدكتور جاد ملكي وفريقه، عبر استبيان وطني شمل 1000 مشارك.

الغالبية تتابع الأخبار عبر الهاتف

في الاستطلاع، أفاد (73%) من المستطلعين أنهم استخدموا الهاتف للوصول إلى أخبار الحرب، مقابل (63%) استخدموا التلفاز، و(2%) فقط استخدموا المذياع. وتخطّى الاعتماد على «واتساب» (59%)، ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى (41%)، كمصادر رئيسية للأخبار، التلفزيون (38%). ورغم ذلك، أظهر الجمهور ثقة متقاربة بكل من وسائل التواصل الاجتماعي (31%) والتلفاز (29%)، بينما جاءت الثقة بأخبار «واتساب» في المرتبة الثالثة (16%). وضمن منصات التواصل الاجتماعي، حازت قنوات ومجموعات «واتساب» على (61%)، تلتها «فايسبوك» (38%)، ثم «إنستغرام» (17%)، و«تيك توك» (15%).

على مستوى القنوات التلفزيونية، احتلت «الجديد» المرتبة الأولى كمصدر تلفزيوني لأخبار الحرب (42%)، تلتها «أم تي في» (28%) و«الجزيرة» (18%)، و«أل بي سي» (16%).

كثيرون يتابعون، لكن الأغلبية لا تنشر، فرغم أن الأغلبية (50%) تابعت الأخبار عن كثب، فإنّ الغالبية الساحقة (82%) لم تنشر أو تشارك محتوى عن الحرب على وسائل التواصل الاجتماعي. أما القلّة التي شاركت، فاستخدمت «واتساب» (53%) و«فايسبوك» (22%) و«إنستغرام» (14%) و«تيك توك» (7%). وأكدت النتائج وجود انقسام كبير بين الأجيال، إذ تبيّن أن الجمهور الأصغر سناً أكثر اعتماداً على «واتساب» و«إنستغرام»، بينما فضّل الأكبر سناً الاعتماد أكثر على التلفاز ومن ثم «فايسبوك».

ورغم الانقسامات العامودية، اعتبر (87%) أن إسرائيل عدو، فيما رأى (51%) أن الولايات المتحدة عدو، و(38%) أن إيران عدوة. اللافت أن الخيار الدبلوماسي كـ«طريق وحيد لتحرير لبنان» تقدّم بنسبة (54%) على خيار «المقاومة المسلحة» الذي نال (35%)، لكن التناقض يظهر مع تأييد (51%) أنه «يجب تدمير إسرائيل»، بينما وافق (34%) على «توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل». كما وافق (47%) على أن «تحرير فلسطين واجب علينا»، في مقابل (39%) رأوا أنه «لا علاقة لنا بتحرير فلسطين».

جمهور mtv وlbci ضدّ تدمير إسرائيل

وعلى مقياس 1 من 5، بقي العداء لإسرائيل مرتفعاً (5/4,7)، لكنه انخفض قليلاً لدى جمهور «أم تي في» و«أل بي سي» (4,4). أما الولايات المتحدة، فبقي العداء لها مرتفعاً (3,5)، مع انخفاض لدى جمهور «الحدث» و«أم تي في» و«أو تي في» بين (3 و3,2)، وارتفاع لدى جمهور «المنار» و«الميادين» بين (4 و4,4). وبالنسبة إلى العداء لإيران، بقي منخفضاً عموماً (2,8/5)، مع ارتفاع لدى جمهور «العربية»، و«أم تي في» و«الحدث» بين (3,6 و3,8)، وانخفاض لدى جمهور «NBN» و«المنار» و«الميادين» بين (1,6 و2). وكان جمهور «الحدث» و«أم تي في» و«العربية» و«أل بي سي» و«أو تي في» و«الجزيرة» و«الجديد» أكثر ميلاً للموافقة على الدبلوماسية، وأقل ميلاً للمقاومة المسلحة، بخلاف جمهور «الميادين» و«المنار» و«NBN». وكان جمهور «الحدث» و«أم تي في» و«أل بي سي» و«العربية» أكثر ميلاً لتأييد اتفاق السلام ورفض تدمير إسرائيل، بينما أظهر جمهور «الجزيرة» و«الجديد» و«الميادين» و«المنار» و«NBN» مواقف معاكسة. وفيما اعتبر جمهور «أو تي في» و«الحدث» أنه «لا علاقة لهم بتحرير فلسطين»، تبنى جمهور «العربية» و«الجديد» و«الجزيرة» و«الميادين» و«NBN» و«المنار» الموقف المعاكس.

السُنّة ضد المقاومة والسلام

بلغ العداء لإسرائيل ذروته لدى الشيعة (4,8/5) والسنّة (4,7/5)، وانخفض قليلاً لدى المسيحيين (4,2/5). ومثله بقي العداء للولايات المتحدة مرتفعاً، مع انخفاض لدى المسيحيين:(3,9) لدى الشيعة،(3,6) لدى السنة، (2,9) لدى المسيحيين. أما العداء لإيران، انخفض لدى الشيعة (1,8)، وارتفع لدى السنّة (3,3) والمسيحيين (4).

كان الجمهور الشيعي الأكثر رفضاً للدبلوماسية، بينما الجمهور السنّي والمسيحي أكثر رفضاً للمقاومة المسلحة. وفيما كان الجمهور السنّي والشيعي أقل ميلاً لتأييد اتفاق سلام، وأكثر ميلاً لتدمير إسرائيل، تبنى الجمهور المسيحي مواقف معاكسة. وأثبتت الدراسة أن السنّة يعتبرون تحرير فلسطين واجبهم، بينما عبّر المسيحيون عن الموقف المعاكس.

وبحسب الدراسة، تبيّن أن الغالبية السنية تشاهد: العربية (61%)، والحدث (56%)، و«الجديد» (52%)، و«الجزيرة» (51%). والغالبية الشيعية تُشاهد: NBN» (63%)»، و(56%) «الميادين»، و«أم تي في» (46%)، و«أو تي في» (42%). والغالبية المسيحية: «أل بي سي» (49%). ورغم أن «المنار» هي القناة الرسمية لحزب الله، فإن ثلث مشاهديها فقط من الشيعة (33%)، بينما نسبة المشاهدين السنّة أتت متوازية (29%). فيما حازت «المنار» و«OTV» على الجمهور الأكثر تنوعاً طائفياً، بينما كان جمهور «NBN» و«العربية» و«الحدث» و«أم تي في» الأقل تنوعاً.

الاغنياء مع إسرائيل وأميركا

قارنت الدراسة المواقف السياسية بين ذوي الدخل المنخفض إلى المتوسط (أقل من 2000 دولار بالشهر) وذوي الدخل المرتفع (أكثر من 2000 دولار بالشهر)، وأظهرت فروقات كبيرة بينهم في مختلف المواقف، مثل انخفاض العداء لإسرائيل لدى ذوي الدخل المرتفع (4,1) مقارنة بذوي الدخل المنخفض/ المتوسط (4,7). كما انخفض العداء للولايات المتحدة بشكل كبير لدى ذوي الدخل المرتفع (2,4)، وارتفع لدى ذوي الدخل المنخفض/ المتوسط (3,6). في المقابل، انخفض العداء لإيران لدى ذوي الدخل المنخفض/ المتوسط (3)، وارتفع لدى ذوي الدخل المرتفع (3,4).

> 51% يرون الولايات المتحدة عدواً ومع «تدمير إسرائيل» و47% يعتبرون «تحرير فلسطين واجباً»

> الكبار والاغنياء أكثر ميلاً للدبلوماسية والشباب وذوو الدخل المحدود/ المتوسط أكثر ميلاً للمقاومة

وبيّنت الدراسة أن ذوي الدخل المرتفع أكثر ميلاً لخيار الدبلوماسية وتأييد اتفاق سلام مع إسرائيل، وأقل تأييداً للمقاومة المسلحة وتدمير إسرائيل وتحرير فلسطين، بينما ذوو الدخل المنخفض/ المتوسط مواقفهم معاكسة.

(هروان بو حيدر)

وبحثت الدراسة في توزّع المواقف السياسية تبعاً للفئات العمرية، فظهرت فروقات كبيرة، إذ بقي العداء لإسرائيل مرتفعاً لدى جميع الفئات بين (4,5 و4,7)، إلّا أن الجمهور الأصغر (أقل من 25 عاماً) أظهرمستوى أعلى من العداء للولايات المتحدة (3,9) مقارنة بالجمهور الأكبر سنّاً (بين 3,3 و3,6). وفي المقابل، حملت الفئات الأصغر عداءً أقل لإيران (2,9 و2,8) مقارنة بالفئات الأكبر سنّاً (3 و3,3). كان الشباب أقل ميلاً للموافقة على الدبلوماسية كطريق وحيد لتحرير لبنان، وأكثر تأييداً للمقاومة المسلحة، مقارنة بالأكبر سنّاً الذين أبدوا الدبلوماسية أكثر من المقاومة. وكلّما صغر عمر الجمهور، قلّ احتمال موافقته على اتفاق سلام، وزاد احتمال موافقته على تدمير إسرائيل، والعكس صحيح. ومالت الأجيال الشابة أكثر لاعتبار تحرير فلسطين واجباً، مقارنة بالأجيال الأكبر سنّاً التي مالت إلى عكس ذلك.

الاستقطاب السياسي يُنتج ثلاث مجموعات

ولفهم الاستقطاب في المجتمع اللبناني، انقسمت الجماهير بناءً على مواقفها السياسية وطوائفها ومستويات دخلها، إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: طبقة ذات دخل متوسط وعال سُنيّة - مسيحية معارضة نسبياً للمقاومة ولتدمير إسرائيل، ومؤيدة لاتفاق سلام عبر الدبلوماسية، وربما مؤيدة لفلسطين.

المجموعة الثانية: طبقة تتمتّع بدخل مرتفع، مسيحية إلى جانب أقلية شيعية، لا تؤيد تدمير إسرائيل، وترفض اعتبار تحرير فلسطين واجباً عليها. بعض أفراد هذه المجموعة يؤيدون اتفاق سلام مع إسرائيل، بينما يؤيد آخرون المقاومة المسلحة.

المجموعة الثالثة: هي مجموعة متنوعة طائفياً وفي مستويات الدخل، مؤيدة للمقاومة، ترفض الدبلوماسية والسلام مع إسرائيل، وتؤيد تدميرها، وتدعم تحرير فلسطين.

(الأخبار)

معادلة نواف سلام: تكريس الاحتلال «أقلّ كلفة»

علي حيدر

لا يدور النقاش الحقيقي في لبنان حول خيار تفاوضي في مواجهة خيار عسكري، بل حول مقاربتين مختلفتين لفهم الكلفة والنتائج والواقعية السياسية. فالسؤال ليس أيّ الخيارات يخلو من الأثمان، بل أيّها يملك فرصة أكبر لتحقيق الأهداف الوطنية ومنع فرض وقائع أكثر خطورة على المدى البعيد.

من هذا المنطلق، تبرز معادلة نواف سلام التي تقدّم المفاوضات المباشرة مع العدو بوصفها الخيار الأقل كلفة، وإن كان غير مضمون النتائج. لكنّ المشكلة لا تكمن في غياب الضمانات، بل في طبيعة ما يوضع في خانة «غير المضمون». فالمسألة تتعلّق بجوهر الملف اللبناني: تحرير الأرض، واستعادة الأسرى، وإعادة الإعمار، وعودة النازحين، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية.

وهنا يبرز السؤال: إذا كان هذا المسار لا يضمن إنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق ووقف التدخلات الإسرائيلية، فبأيّ معنى يصبح «الأقل كلفة»؟ والكلفة لا تُقاس فقط بالخسائر المباشرة أو بتجنّب المواجهة في المدى القصير، بل أيضاً بالواقع السياسي الذي قد يفضي إليه أي مسار. وإذا كانت النتيجة المحتملة هي بقاء الاحتلال واستمرار قدرة إسرائيل على فرض الوقائع، فإننا لا نكون أمام خفض للكلفة، بل أمام تكريس للمشكلة نفسها بصورة أكثر خطورة.

ومن هنا تبرز إحدى الدلالات الأعمق لهذه المعادلة. فالتسليم بأن المفاوضات قد لا تؤدّي إلى التحرير، مع تقديمها كأفضل الخيارات، ينقل النقاش من منطق إنهاء الاحتلال إلى منطق التكيّف معه، أي من اعتباره حالة مؤقّتة يجب تغييرها إلى التعامل معه كواقع دائم تُبنى السياسات على أساسه. كما يؤدّي هذا الخطاب وظيفة سياسية ونفسية، إذ إن التركيز على ارتفاع كلفة البدائل ومحدودية الخيارات لا يكتفي بوصف الواقع، بل يساهم في إعادة تشكيل إدراك الجمهور لما هو ممكن وما هو مستحيل، لتصبح الرسالة الضمنية أن لا بديل عملياً عن المسار المطروح.

في المقابل، يستند خيار المقاومة إلى فهم مختلف للصراع والكلفة والنتائج. فهو لا يقوم على انتظار مكاسب قد تنتج من مسار تفاوضي مباشر غير مضمون، بل على تعطيل أهداف العدو وتحويل الاحتلال إلى عبء سياسي وأمني ومعنوي متواصل، بما يرفع كلفة بقائه إلى حدّ تصبح فيه كلفة الاستمرار أعلى من كلفة الانسحاب. بعبارة أخرى، يقوم هذا المنطق على فرض الوقائع، لا على انتظارها كمنحة من العدو أو من الجهات الراعية له.

بهذا المعنى، لا تتعامل المقاومة مع الاحتلال كأمر واقع ينبغي التكيّف معه، بل كواقع مؤقّت يجب منعه من التحوّل إلى حالة مستقرة. وهذه نقطة جوهرية في المقارنة بين الخيارين: فالمفاوضات

> معادلة سلام تجعل الخيار غير المضمون يبدو كأنه الخيار العقلاني الوحيد

المباشرة، إذا لم تستند إلى عناصر قوة، قد تتحوّل إلى إدارة للاحتلال. أمّا المقاومة، فوظيفتها الأساسية أن تمنع الاحتلال من الاستقرار، وأن تُبقي كلفته مرتفعة ومفتوحة. ويستند هذا الخيار، إلى عناصر قوة يعتبرها حقيقية وفاعلة: قوة ميدانية، قدرة على الاستنزاف، وورقة ضغط إقليمية تعزّزت مع تبنّي إيران للموقف اللبناني في وقف العدوان ولاحقاً في عنوان التحرير، واعتماد خيار المفاوضات غير المباشرة. وهذا يعني أن لبنان، ضمن هذه المقاربة، لا يفاوض أو يواجه من موقع العزلة، بل من داخل معادلة إقليمية أثبتت قدرتها على التأثير في حسابات العدو وفي الساحتين الإقليمية والدولية.

ومن هنا، تصبح مسألة النتائج أكثر وضوحاً. صحيح أن السياسة لا تعرف الضمانات المُطلقة، لكن ليس كل الخيارات متساوية في فرص النجاح. فالتحرير في لبنان لم يتحقّق لأن إسرائيل اقتنعت بالمطالب اللبنانية، بل لأن الاحتلال أصبح مُكلفاً وغير قابل للاستمرار. وكذلك في التفاوض، تكون النتائج عادة أكثر ترجيحاً عندما تأتي من موقع قوة لا من موقع حاجة.

أمّا في ما يتعلق بالكلفة، فالمقارنة لا تقتصر على الخسائر الآنية. فقد تبدو كلفة المقاومة أعلى في المدى القريب بسبب الأثمان البشرية والمادية، لكن كلفة المفاوضات قد تشمل تكريس الاحتلال، وإطلاق اليد الإسرائيلية داخل لبنان، وإضعاف مفهوم السيادة. وفي المقابل، إذا كان خيار المقاومة يمنع تثبيت الاحتلال ويحافظ على أوراق الضغط ويُبقي هدف التحرير قائماً، فإن كلفته بالمعنى الاستراتيجي قد تكون أقل رغم ارتفاع أثمانه المباشرة.

في الخلاصة، لا يتعلّق الخلاف بمبدأ التفاوض أو المقاومة بحدّ ذاتهما، بل بتعريف الواقعية السياسية: هل هي اختيار المسار الأقل صداماً ولو كان غير مضمون وينطوي على مخاطر تكريس وقائع خطيرة، أم اختيار المسار الذي يستند إلى عناصر قوة، رغم كلفته الأعلى على المدى القصير، لأنه يملك قدرة أكبر على منع الأخطار الأعمق؟

من هذه الزاوية، تبدو خطورة معادلة نواف سلام في أنها تجعل الخيار غير المضمون يبدو كأنه الخيار العقلاني الوحيد، فيما تنقل المجتمع تدريجياً من البحث عن شروط التحرير إلى إدارة الخسارة والتكيّف مع موازين القوى القائمة. أمّا منطق المقاومة، فينطلق من معادلة مختلفة: لا تحرير بلا قوة، ولا تفاوض مُنتجاً بلا أوراق ضغط، ولا كلفة منخفضة حقاً إذا كان ثمنها النهائي التسليم بالاحتلال أو تحويله إلى جزء طبيعي من المعادلة اللبنانية. ولذلك، فإن معيار الحكم بين الخيارين لا ينبغي أن يكون حجم الألم المباشر فقط، بل نوع الواقع الذي ينتجه كلّ منهما، وما إذا كان يقود إلى إنهاء المشكلة أو إلى إعادة تثبيتها بصورة أكثر استدامة.

(هيثم الموسوي)

الحرب الكونية ضد المقاومة

العسكريون يرفضون تقسيط حقوقهم

زينب يزبي

لم يكن العسكريون ينتظرون فتح معركة جديدة في ملف المنح المدرسية العائدة للعام الحالي. فبالنسبة إليهم، كانت القضية قد تجاوزت مرحلة النقاش، بعدما استُكملت الإجراءات القانونية والإدارية، ورُصدت الاعتمادات المالية اللازمة، وسلكت الملفات مسارها الطبيعي وصولاً إلى مرحلة الدفع. إلا أنّ اقتراحاً مستجداً من قبل وزارة المال يقضي بتقسيم المساعدات المدرسية إلى أربع دفعات متساوية أعاد الملف إلى الواجهة وأثار اعتراضاً داخل المؤسسات العسكرية والأمنية.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ صاحب فكرة تقسيط المنح هو حاكم مصرف لبنان كريم سعيد. وتشير المعلومات إلى أنّ وزير المالية ياسين جابر لم يكن مؤيّداً لهذا الطرح في البداية، وأنّ هناك خلافاً نشأ بين سعيد وجابر حول آلية التعامل مع الملف، قبل أن يرضخ الأخير في نهاية المطاف لمصلحة مقاربة سعيد، وهو ما انعكس في الكتاب الذي أرسلته وزارة المالية إلى الإدارات المعنية. ويستند سعيد في طرحه إلى اعتبارات مرتبطة بالكتلة النقدية، معتبراً أنّ ضخّ المبالغ دفعة واحدة قد يترك انعكاسات على الاستقرار النقدي. غير أنّ هذه المقاربة لا تنسجم مع الأرقام الفعلية للكتلة النقدية. فالمعطيات النقدية تشير إلى أنّ الكتلة النقدية تبلغ حالياً نحو 62 تريليون ليرة، فيما تُقدّر الكلفة الإجمالية للمنح المطروحة بحوالي 21 ألف مليار ليرة. وبالتالي، حتى في حال دفع هذه المبالغ دفعة واحدة، فإنّ الكتلة النقدية سترتفع إلى نحو 83 تريليون ليرة، أي أقل من المستوى الذي سجّلته في آذار 2025 عندما بلغت نحو 87 تريليون ليرة. وحينها، استوعبت السوق النقدية هذا الحجم من السيولة من دون أن ينعكس ذلك اضطراباً استثنائياً في سعر الصرف أو خصّة نقدية تتوازى حجم المخاوف المطروحة اليوم.

الاعتراض على «التقسيط» ظهر بوضوح في برقية رسمية صادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بتاريخ 12 أيار 2026، رداً على كتاب وزارة المالية المتعلّق بتقسيم المساعدات المدرسية العائدة لعام 2026 إلى أربع دفعات متساوية. فالمديرية لم تكتفِ بإبداء التحفّظ، بل قدّمت مبرّرات قانونية وإدارية مفصّلة لرفضها، مؤكدة أن جميع مراحل النفقة المتعلّقة بالمساعدات المدرسية قد أُنجزت بالكامل، من العقد إلى التصفية فالصرف والدفع، وأن الاعتماد المالي اللازم جُرى على الموازنة وفق الأصول. واستناداً إلى المادة 94 من قانون موازنة عام 2019 وقرارات مجلس إدارة تعاونية موظفي الدولة، اعتبرت المديرية أنّ القرارات المتعلّقة بالمساعدات المدرسية أصبحت نافذة، وأنّه يتعذّر قانوناً وإدارياً إلغاؤها أو تعديلها أو تجزئتها أو جدولتها بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية الخاصة بها. ولم تقتصر البرقية على الجانب القانوني، بل ذهبت أبعد من ذلك عندما ربطت القرار المُقترح مباشرة بالواقع المعيشي للعسكريين، إذ أشارت إلى أنّ تقسيم المنح سيترك انعكاسات سلبية على معنويات العناصر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها لبنان، خصوصاً أنّ العسكريين لا يزالون ينتظرون معالجة ملفات مالية أخرى، فيما تستمر المدارس بمطالبة الأهالي بتسديد الأقساط قبل انتهاء العام الدراسي. وانطلاقاً من ذلك، اقترحت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي عدم الموافقة على التقسيط والعمل على تحويل كامل المبلغ دفعة واحدة إلى حسابها لدى مصرف لبنان، بما يتيح دفع المستحقات للمستفيدين من دون تأخير إضافي.

(هيثم الموسوي)

وتشير معلومات متداولة داخل الأوساط العسكرية إلى أن كتاباً مماثلاً وُجّه أيضاً إلى مؤسسات عسكرية وأمنية أخرى، بينها الجيش اللبناني، حيث سُجّلت اعتراضات على مبدأ التقسيط نفسه. وإذا تأكّدت هذه المعطيات رسمياً، فإنّ الأمر يتجاوز حدود موقف إداري صادر عن جهاز أمني واحد، ليعكس توجّهاً عاماً داخل المؤسسات العسكرية والأمنية الرافضة لتحويل الحقوق المُكتسبة إلى دفعات مؤجّلة.

إلا أن الاعتراض على تقسيط المساعدات يشكّل جزءاً من أزمة أوسع تتعلق بمجمل الحقوق المالية العائدة لموظفي القطاع العام والتي لا تزال عالقة منذ سنوات. فمنذ بداية الانهيار المالي، لفتح اعتماد إضافي في موازنة عام 2026، تقدّمت به وزارة المالية لتأمين كلفة التعويضات المؤقّتة والتعويضات العائلية واستكمال التقديمات المدرسية للعسكريين المتقاعدين. وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع وأحاله إلى مجلس النواب، ما يعني أن الملف انتقل من مرحلة الوعود إلى مرحلة انتظار الإقرار التشريعي، الذي سيبقى مُعلّقاً وغير مُنتِج لأي مفاعيل إذا ما أُقرّت زيادة الـ1% على القيمة المُضافة.

> حاكم مصرف لبنان كريم سعيد هو صاحب فكرة تقسيط المنح الدراسية إلى 4 دفعات

في هذا السياق، يشدّد النائب السابق والعميد المتقاعد شامل روكز على أن الأولوية اليوم يجب أن تكون لإقرار مشاريع القوانين المطلوبة داخل مجلس النواب، معتبراً أن النقاش حول آلية الدفع يجب أن يأتي لاحقاً بعد تثبيت الحقوق قانوناً. الموقف نفسه يعبّر عنه العميد المتقاعد مارون بدر الذي يرى أنّ المطلوب حالياً هو إقرار الاعتمادات والقوانين اللازمة لحفظ الحقوق، على أن يُبحث بعد ذلك في آليات التنفيذ.

في المقابل، يطرح العميد الركن الطيار المتقاعد أندريه أبو معشر سلسلة تساؤلات تتعلّق بالمسار القانوني والمالي المُعتمد حالياً. فهو يتساءل عن سبب الحاجة إلى العودة إلى مجلس النواب لإقرار المساعدات المدرسية والتعويضات العائلية، في حين أنّ الحكومات المتعاقبة كانت تعتمد في مراحل سابقة على إصدار المراسيم اللازمة لصرف المساعدات من دون العودة إلى المجلس النيابي. كما يسأل عن الأسباب التي حالت دون نقل اعتمادات من احتياطي الموازنة إلى موازنات الوزارات المعنية لتغطية هذه النفقات، كما جرى في ملفات أخرى. وبالنسبة إلى أبو معشر، فإن ما يجري اليوم لا يعدو كونه حلقة جديدة من مسلسل التأجيل والتسويف، معتبراً أنّ أي نية جدّية لمعالجة الملف كان يُفترض أن تبدأ بإعداد المراسيم والقرارات التنفيذية اللازمة بدلاً من إبقاء النقاش محصوراً بين الوعود والاقتراحات.

تراجعت القيمة الفعلية للرواتب والتقديمات بشكل كبير، فيما بقيت غالبية المعالجات المطروحة محصورة بالوعود أو بالإجراءات المؤقّتة. وخلال الأشهر الماضية، تصدّر ملف ما يُعرف بـ«الرواتب الستة» واجهة المطالب، إلى جانب التعويضات العائلية والمساعدات الاجتماعية والمنح المدرسية. كما شهدت المرحلة الأخيرة سلسلة اجتماعات واتصالات بين المعنيين ووزير المال ياسين جابر، تخلّلتها وعود بالعمل على إيجاد حلول لهذه الملفات وتأمين التمويل اللازم لها، إلا أنّ ذلك لم يُفضِ إلى أي نتيجة عملية حتى الساعة، لا بل تعداه إلى تصريح رسمي من وزير المال ياسين جابر بعدم نية صرف هذه المبالغ الآن. وعملياً، لم تتجاوز الخطوات الرسمية حتى الآن إطار إعداد مشروع قانون

ضغوط لإلغاء الامتحانات الرسمية: هل تصمد خطة الدورات الثلاث؟

فاتن الحاج

تواجه وزارة التربية ضغوطاً متزايدة لإلغاء الامتحانات الرسمية أو تأجيلها، في مقابل تمسك الوزيرة ريما كرامي بإجرائها في 29 حزيران الجاري، مع فتح ثلاث دورات، في صيغة تعتبرها الأنسب للطلاب المتضررين من الحرب والنزوح.

في هذا الوقت، أتت التهديدات الإسرائيلية بقصف الضاحية الجنوبية لبيروت مجدداً، لتُعزّز التشكيك في إمكانية إجراء الاستحقاق في بيئة آمنة ومستقرة. والمعترضون لا يقفون في شرح موقفهم عند الوضع الأمني، بل يتجاوزونه إلى مسألة العدالة التربوية وإمكان توفير ظروف متساوية لجميع الطلاب، في مختلف المناطق.

لذا، طالبت لجنة التربية النيابية بتأجيل موعد الدورة الأولى إلى منتصف تموز المقبل، قبل أن تدعو رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي، أمس، إلى إلغاء استحقاق هذا العام. بدوره، يحذر رئيس رابطة التعليم الأساسي الرسمي، حسين جواد، من المضي في الاستحقاق من دون الأخذ في الاعتبار «الفوارق الكبيرة» بين الطلاب نتيجة الحرب المستمرة، معتبراً أن «العدالة التربوية باتت موضع تساؤل، في ظل التفاوت الواضح في ظروف التعلم بين طلاب تابعوا عامهم الدراسي بشكل طبيعي، وآخرين عاشوا النزوح أو الانقطاع أو التعليم المتقطع عن بعد، ما يجعل من الصعب الحديث عن فرص متكافئة بين الجميع».

كما يلفت إلى «صعوبات تواجه الطلاب النازحين أو المقيمين في مراكز إيواء أو في القرى الحدودية، سواء لجهة الوصول إلى مراكز الامتحانات أو لجهة الجاهزية النفسية والأكاديمية، في ظل استمرار التوتر الأمني».

وفي ذات السياق، يعبّر اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة عن مخاوف من إجراء الدورة الأولى في موعدها المحدد في 29 حزيران الجاري، نظراً إلى «استمرار التوتر الأمني وإمكان حصول أي تصعيد في المدة المقبلة». ويشدد الاتحاد على أن «المخاطر لا تقتصر على وجود الطلاب داخل المراكز، بل تشمل أيضاً انتقالهم من وإلى مراكز الامتحانات»، رافضاً «تحميل الأهالي أو إدارات المدارس أي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن أي مخاطر قد تنتج من الظروف الأمنية». ويؤكد الاتحاد أن «مسؤولية تأمين سلامة الطلاب تقع على الدولة ووزارة التربية والجهات المعنية»، داعياً إلى «إعادة النظر في الخطة المعتمدة واتخاذ ما يلزم من إجراءات تضمن سلامة المرشحين قبل أي اعتبار آخر».

في الموازاة، يتحدث مديرو مدارس وثانويات رسمية في الجنوب عن ارتفاع واضح في منسوب القلق والتذمر بين الأهالي. ويقول هؤلاء إن معظم الاتصالات التي تردهم لم تعد تتعلق بالمواد أو مواعيد الامتحانات، بل تتركز على مصير الاستحقاق نفسه وإمكان إجرائه في ظل الواقع القائم. كما يشير المديرون إلى أن حال التوتر لا تقتصر على الطلاب، بل تشمل أيضاً الأساتذة وإدارات المدارس التي تعيش بدورها حال انتظار وترقب في ظل غياب الحسم النهائي.

في المقابل، تستند الوزارة إلى تقديرات تفيد بأن نحو 75% من الطلاب باتوا جاهزين، و25% المتبقين يحتاجون إلى تسهيلات أو دعم إضافي. إلا أن هذه التقديرات تواجه تشكيكاً من جهات تربوية ترى أن واقع الطلاب يختلف بشكل كبير بين منطقة وأخرى. لذا، يطالب هؤلاء الوزارة بنشر المعطيات التي استندت إليها في احتساب نسب الجاهزية، معتبرين أن من حق الرأي العام التربوي الاطلاع على الأسس التي بُنيت عليها هذه الأرقام.

في المواقف السياسية، يرى عضو لجنة التربية النيابية، النائب إبغار طرابلسي، أن «الإصرار على إجراء الامتحانات عبر تعدد الدورات يطرح إشكاليات تتعلق بالمساواة بين الطلاب»، مشيراً إلى أن «لجنة التربية سبق أن أبدت تحفظها على هذا الخيار، انطلاقاً من رفض أي صيغة قد تؤدي عملياً إلى فرز بين المرشحين أو إلى تفاوت في النظرة إلى الشهادة الرسمية». ويؤكد طرابلسي أن «الشهادة الرسمية يجب أن تبقى موحدة لجميع الطلاب، وأن تعدد الدورات لا ينبغي أن يؤدي إلى تكريس فروقات أو مستويات غير معلنة بينهم». لافتاً أيضاً إلى «وجود تساؤلات حول القدرة اللوجستية على تنفيذ الخطة في ظل التطورات الأمنية الأخيرة، وأن ما كان مطروحاً قبل أسابيع لم يعد بالضرورة قابلاً للتطبيق اليوم، خصوصاً أن المراكز الثلاثين التي كانت معتمدة في الزهراني والنبطية وصور لم تعد صالحة للاستخدام حالياً».

بدوره، يصف عضو لجنة التربية النيابية، النائب بلال الحشيمي، ما يجري في ملف الامتحانات بـ«المهزلة». ويعتبر أن «الحكومة ورئيسها يتحملان مسؤولية هذا الملف الوطني والإنساني، في ظل القلق والضغط النفسي والاجتماعي الذي يعيشه الطلاب»، مؤكداً أن «إجراء الامتحانات في هذه الظروف يفتقر إلى الحد الأدنى من الواقعية التربوية».

في سياق متصل، يتداول في الأوساط التربوية أن الوزيرة تحدثت في أحد اجتماعات لجنة التربية النيابية عن تأمين نحو ثلاثة ملايين دولار من منظمة الـ«يونيسف» لدعم إجراء الامتحانات الرسمية ضمن الخطة الموضوعة، غير أنه لا تأكيد رسمياً لذلك.

> أمّنت وزارة التربية ثلاثة ملايين دولار من الـ«يونيسف» لدعم إجراء الامتحانات الرسمية

مفاجأة تربك الوزارة

أكدت وزارة التربية في تعميم حول الامتحانات الرسمية أمس اعتماد ثلاث دورات لشهادة الثانوية العامة، «بما يهدف إلى توفير مرونة أكبر للطلاب وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، مع التشديد على منع أي ضغوط من الإدارات المدرسية على خيارات التقدم للدورة الأولى أو الثانية، وإتاحة خط ساخن للتبليغ عن المخالفات».

في هذا الوقت، انتهت المهلة المحددة ليختار الطلاب الدورة الأولى التي يريدون المشاركة فيها. وبين الدورة الأولى والثانية (من الدورات الثلاث التي يحق للطلاب المشاركة في اثنتين منها)، سُجّل إقبال واسع وغير متوقع على الدورة الأولى، خصوصاً في مناطق الجنوب، حيث تجاوزت النسبة 90%، وفق تقديرات أولية.

هذا الخيار الجماعي يعكس، إلى حدّ كبير، رغبة الطلاب في تفادي أي تمييز أو فرز غير مباشر بين المتقدمين بحسب الدورات. غير أنه يضع الوزارة أمام ضغط لوجستي وتنظيمي كبير، في ظل تقلّص الجغرافيا الآمنة وصعوبة توزيع المراكز، ما يثير تساؤلات حول مدى جاهزيتها الفعلية، لاستيعاب هذا العدد الكبير في الدورة الأولى.

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.

المُستدعى ضده: جمال الياس طنوس حداد المجهول محل الإقامة حالياً للحُضور حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2026/4/28 برقم 2026/15 بالاستدعاء المُقدم من المُستدعي: محمد سعيد الصميلي بوكالة المُحامي صلاح الدين قزعون المُسجل لدينا برقم أساس 2025/75 تاريخ الورود في 2025/9/16 ومضمون الحُكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /1231/ من منطقة الصويرة العقارية للقسمة العينية بين الشريكين سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.

ثانياً: إزالة الشُيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشريكين بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبير ربيع رمضان والبالغة 63,230/ دولار أميركي وعلى أن يُعتبر هذا التقرير جزء لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشريكين في ملكية العقار كُل بحسب حُصصه في الملكية.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /1231/ من منطقة الصويرة العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المُستدعي النفقات كافة. وللمُستدعى ضده مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف تقدم المُستدعي ضده المذكور أعلاه باتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاته على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان

نشر فقرة حُكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.

المُستدعى ضده: محمد عبد الرحمن عبد الفتاح المُقيم سابقاً في الصويرة والمجهول محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2026/4/28 برقم 2026/15 بالاستدعاء المُقدم من المُستدعي: محمد سعيد الصميلي بوكالة المُحامي صلاح الدين قزعون المُسجل لدينا برقم أساس 2025/75 تاريخ الورود في 2025/9/16 ومضمون الحُكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /1231/ من منطقة الصويرة العقارية للقسمة العينية بين الشريكين سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.

ثانياً: إزالة الشُيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشريكين بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبير ربيع رمضان والبالغة 63,230/ دولار أميركي وعلى أن يُعتبر هذا التقرير جزء لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشريكين في ملكية العقار كُل بحسب حُصصه في الملكية.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /1231/ من منطقة الصويرة العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المُستدعي النفقات كافة. وللمُستدعى ضده مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف تقدم المُستدعي: عصام مخلوف بوكالة المُحامي شربل عقيقي باستدعاء رقم 2026/100 يطلب فيه شطب إشارة استحضار الدعوى على العقار /190/ رقم 72/546 ضد الدولة اللبنانية وزارة الموارد المائية والكهربائية بموجب /1742/ تاريخ 1972/6/10 عن العقارين /7207/ و/7208/ كفرذبيان العقارية سنداً للمادة /512/أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب جوزيف ميشال خياط بموجب كتاب مُنظم من بنك بيبلوس فرع طرابلس شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع للمقسم 18 من العقار /556/ منطقة بصرما العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب الأستاذ نبيه عفيف حمود بوكالته عن جورجات عزيز سمعان بصفتها أحد ورثة المرحوم فايز بركات سند بدل عن ضائع للعقار /582/ منطقة بحيرة تولا العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلبت الأستاذة ليسا أسعد البطي بوكالتها عن جورج عيسى المعماري بصفته أحد ورثة المرحوم عيسى موسى معماري سند بدل عن ضائع للعقار /805/ منطقة برسا.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب المُحامي ايلي جورج جريج بوكالته عن جو حنا الشويفاتي بصفته أحد ورثة المرحوم حنا سعد الله الشويفاتي سند بدل عن ضائع للعقار /1724/ منطقة برحليون العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب المُحامي جورج جريج بوكالته عن شركة الشويفاتي للتجارة والصناعة والزراعة ش.م.ل. بصفتها أحد ورثة المرحوم حنا سعد الله الشويفاتي سند بدل عن ضائع للعقار /1612/ تاريخ 2015/5/12 عن القسم 19 العقار /251/ سن الفيل العقارية سنداً للمادة /512/أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

تبليغ فقرة حُكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف إلى المُستدعى ضدهما جورج صبري حبيب وماري أسعد مكرزل المجهولي محل الإقامة أنه بالاستدعاء 2024/107 المُقدم من المُستدعيان جاد وزياد دانيال بوكالة المُحامي وليد خير الله، صدر الحُكم 2025/174 تاريخ 2025/11/10 قضى بإزالة الشُيوع في العقار /413/ عين علق العقارية لطرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يُعتمد أساساً للطرح مبلغ /373950/د.أ. أو ما يُعادله باللّيرة اللبنانية وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حُصة كُل منهم في الملك مُهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

تُعلن بلدية بنواتي عن إجراء مُباراة ملء مركز شاغر لوظيفة أمين صندوق عدد (1) في ملاك البلدية.

والتي ستجري يوم الجمعة في 2026/8/7.

على الراغبين بالاشتراك الاطلاع على الشُروط المطلوبة، داخل مركز بلدية بنواتي ضمن أوقات الدوام الرسمي. تُقبل الطلبات ابتداءً من 2026/6/22 حتى 2026/7/6 ضمناً.

بنواتي في: 2026/5/22
رئيسة بلدية بنواتي
سميرة محمود درويش

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف تقدم المُستدعي: محمد مملوك بوكالة المُحامي انطوان نصر الله باستدعاء رقم 2026/115 يطلب فيه شطب إشارة استحضار مُقدم لجانب المحكمة الابتدائية التاسعة في المتن رقم 2015/1719 الدعوى إزالة الشُيوع المُدعية اسيا محمد غسان كوجو المُدعى عليه محمد عمر سعد الدين مملوك يومي /1612/ تاريخ 2015/5/12 عن القسم 19 العقار /251/ سن الفيل العقارية سنداً للمادة /512/أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

تبليغ فقرة حُكمية

عن المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف إلى المُستدعى ضدهم اليزابيت فرنسيس وريمون بول وروبيرت خوري المجهولي محل الإقامة في استدعاء إزالة الشُيوع رقم 2021/14 المُقدم من المُستدعي شربل تابت بوكالة المُحامي جورج جريج، صدر الحُكم رقم 2026/46 تاريخ 2026/4/30 قضى بإزالة الشُيوع في العقار رقم /234/ مزرعة الحضيرة العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يُعتمد أساساً للطرح بمبلغ /367500/د.ا. بتاريخ البيع، وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حُصة كُل منهم في الملك، مُهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

تبليغ فقرة حُكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف إلى المُستدعى ضدهما جورج صبري حبيب وماري أسعد مكرزل المجهولي محل الإقامة أنه بالاستدعاء 2024/107 المُقدم من المُستدعيان جاد وزياد دانيال بوكالة المُحامي وليد خير الله، صدر الحُكم 2025/174 تاريخ 2025/11/10 قضى بإزالة الشُيوع في العقار /413/ عين علق العقارية لطرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يُعتمد أساساً للطرح مبلغ /373950/د.أ. أو ما يُعادله باللّيرة اللبنانية وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حُصة كُل منهم في الملك مُهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

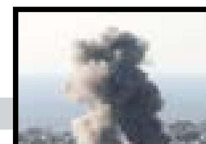

الحرب الكونية ضد المقاومة

إغلاق «باب المندب» على الطاولة
إيران تقابل الضغط بالضغط: «جبهة المقاومة واحدة»

بدا واضحاً، في خلال الأيام الماضية، توسيع إسرائيل، بضوء أخضر من الولايات المتحدة، العدوان على لبنان للضغط على إيران. وجاء ذلك تعويضاً عن خسارة هامش التحرّك العسكري ضدّ الأخيرة مباشرة، ونظراً إلى أن استئناف الحرب على طهران خيار مقفل أمام واشنطن بسبب عدم جدواه. لكن إيران سرعان ما ردّت على هذا التصعيد بتفعيل البند المتعلّق بلبنان في اتفاق وقف إطلاق النار مع الأميركيين، مهدّدةً باستهداف شمال فلسطين المحتلة، ردّاً على تهديد إسرائيل باستهداف الضاحية الجنوبية لبيروت.

وإذ انخرطت كلّ مستويات السلطة السياسية والعسكرية في طهران في تأكيد اعتبار استهداف الضاحية خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، يسوّغ ردّاً عسكرياً إيرانياً مباشراً، معلنةً في الوقت نفسه وقف تبادل الرسائل مع الأميركيين، فرضت هذه التطوّرات اتصالاً هاتفياً عاجلاً بين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، كتب بعده الأول منشوراً على منصة «تروث سوشال» أعلن فيه عن ما سمّاه اتفاقاً لوقف إطلاق النار بين «حزب الله» وإسرائيل، يتراجع بموجبه العدو عن مهاجمة بيروت - وهو ما أثار موجة انتقادات واسعة في إسرائيل -؛ ثمّ أتبع ترامب ذلك بمنشور ثانٍ مقتضب كتب فيه أن «المفاوضات مستمرّة بوتيرة سريعة مع الجمهورية الإسلامية في إيران».

وفيما نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي أن «ترامب رأى في تهديدات نتنياهو بقصف بيروت تجاوزاً للحد المقبول»، نسب الموقع إلى مسؤول إسرائيلي تأكيده أن «الضربات التي كان مخططاً تنفيذها على بيروت لن تُنفّذ». لكن نتنياهو، قال بعد الانتقادات التي تعرّض لها داخل إسرائيل، إنه أبلغ «ترامب بأنه إذا لم يتوقّف حزب الله عن مهاجمة مدننا ومواطنينا،

> **الرئيس الأميركي يؤكد مضي المفاوضات مع إيران بوتيرة سريعة**

فسنهاجم أهدافاً في بيروت»، مضيفاً: «سنواصل العمل في جنوب لبنان».

وكان الرئيس الأميركي علّق على القرار الإيراني بوقف تبادل الرسائل، بالقول لشبكة «أن بي سي» إنه «لم يتمّ إبلاغي مسبقاً بهذا القرار. لكن من المناسب أن تقول إيران إنها علّقت تبادل الرسائل لأنها أفضل في التفاوض من القتال». وأضاف أن «هذا لا يعني أننا سنبدأ بإلقاء القنابل في كلّ مكان في إيران، لكننا سنبقي الحصار قائماً»، متابعاً «أننا تحدّثنا أكثر مما ينبغي، وأعتقد أن التزام الصمت سيكون أمراً جيداً جداً، وقد يستمرّ ذلك لمدة طويلة. الحصار منيع وبإمكاني الانتظار مهما طال الوقت الذي تريده إيران لأنها تخسر ثروة طائلة».

وفي وقت سابق، أفادت وكالة «تسنيم»، نقلاً عن مصادر، بأن «فريق التفاوض الإيراني أوقف تبادل الرسائل مع أميركا عبر الوسطاء بعد الهجمات على لبنان. وأكد المفاوضون الإيرانيون ضرورة الوقف الفوري للعمليات العسكرية في غزة ولبنان، وأن المحادثات لن تستأنف حتى تتمّ تلبية مطالب إيران والمقاومة». وأضافت الوكالة أن «جبهة المقاومة وجبهة إيران وضعتا على جدول أعمالهما تفعيل جبهات أخرى بينها مضيق باب المندب»، وهو ما عاد وهدّد به قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري، إسماعيل قاآني، الذي قال إن «الاعتداءات الصهيونية على غزة ولبنان ستجعل الملاحة في باب المندب مشابهة لوضع هرمز»، مضيفاً أن «الاعتداءات الصهيونية على لبنان وغزة سترسّخ عزم محور المقاومة على تفعيل جبهات أخرى».

ومن جهته، اتهم رئيس البرلمان الإيراني، المفاوض الأبرز مع واشنطن، محمد باقر قاليباف، الولايات المتحدة بعدم الالتزام بوقف إطلاق النار، قائلاً إن «الحصار البحري وتصعيد جرائم الحرب في لبنان، يمثّلان دليلاً قاطعاً على عدم التزام الولايات المتحدة». وأضاف في منشور على منصة «إكس» أن «لكلّ خيار ثمناً، ولا بدّ أن يحين وقت السداد. وفي النهاية، ستتضح الأمور كلّها وتستقرّ في موضعها». وشدد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، بدوره، على أن وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة هو وقف إطلاق نار شامل على جميع الجبهات، بما فيها لبنان، مضيفاً أن «انتهاكه على أيّ جبهة يعدّ انتهاكاً على جميع الجبهات. والولايات المتحدة وإسرائيل تتحمّلان مسؤولية عواقب» ذلك.

وبالتوازي مع تتالي تلك المواقف، أجرى عراقجي اتصالَين هاتفيين بكلّ من نظيره الباكستاني، إسحق دار، وقائد الجيش الباكستاني، الجنرال عاصم منير - الوسيط الرئيس بين إيران والولايات المتحدة -، بحث في خلالهما التطورات الإقليمية ووقف إطلاق النار. وأعلنت وزارة الخارجية في إسلام آباد أن عراقجي أعرب عن قلقه إزاء انتهاك إسرائيل وقف إطلاق النار في لبنان والهجوم المحتمل على بيروت، بينما أبلغه دار أهمية ضمان استمرار الهدنة للحيلولة دون انهيار التفاهمات القائمة.

وعلى المستوى العسكري، جاء التحذير الأبرز من قائد مقر «خاتم الأنبياء» في الجيش الإيراني، علي عبد اللهي، الذي أنذر سكان مناطق شمال إسرائيل بالإخلاء في حال استهداف الضاحية الجنوبية لبيروت، في حين حذّرت القوات المسلحة الإيرانية، في بيان، «الكيان الصهيوني من أن استمرار الجرائم في لبنان لن يكون أمراً نستطيع تحمّله»، مشيرة إلى أن «الكيان استغلّ فرصة وقف إطلاق النار لممارسة الجرائم في لبنان».

وكان انعكس انسداد الأفق في المفاوضات الأميركية - الإيرانية بعد تراجع ترامب في اللحظة الأخيرة عن إقرار مسودة مذكرة التفاهم مع إيران، توتّراً في الخليج نفسه. إذ أعلنت «القيادة المركزية الأميركية» استهداف قواعد أميركية في الكويت بصواريخ إيرانية، وهو ما أعطى ملمحاً عمّا ستكون عليه المعادلة المقبلة: إمّا أن تُقر مذكرة التفاهم التي توصّل إليها الوسيط الباكستاني بعد مفاوضات مضنية مع الطرفَين، وإما أن يتعطّل الاتفاق وتنفتح الأوضاع على الاحتمالات التصعيدية.

(الأخبار)

العدو يتراجع بعد تهديدات طهران (أ ف ب)

عوائد محدودة للحصار الأميركي
«أسطول الظلّ» الإيراني لا يتعطّل

ريم هاني

في زيارة بالقارب في الثامن من أيار، شاهد مراسلو صحيفة «وول ستريت جورنال» السفينة «كاتالينا 7»، التي فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات بسبب حملها النفط الخام الإيراني، وهي تنقل النفط عبر خرطوم سميك إلى سفينة أخرى اسمها مُغطّى بالطلاء الأسود. وخلال العملية، تَبيّن، بحسب التقرير الذي نشرته الصحيفة في نهاية الشهر الماضي، أن السفينتَين أنزلتا مصدّات ضخمة بينهما لمنع «كاتالينا 7» من سحق نظيرتها الأصغر حجماً أثناء تمايلهما وسط الأمواج، فيما كان العمال الذين يرتدون سترات برتقالية وخوذات واقية يتحرّكون بنشاط وسرعة على سطح الأولى.

وتشكّل ناقلات النفط هذه، القديمة والمُصابة بالصدأ، ما يسمّيه خبراء البحار «أسطول الظلّ»، وهو أرمادا متنقّلة تضمّ مئات السفن التي تنقل النفط لصالح الأنظمة الخاضعة للعقوبات، بما فيها إيران وروسيا، اللتين تعتمدان عليها لتصدير «كلّ نفطهما تقريباً».

وتعود هذه السفن، التي تفتقر في بعض الأحيان إلى التأمين، إلى مالكين مجهولين، وهي تبحر رافعة أعلاماً تابعة لدول لا تدقّق كثيراً في أنشطتها. كما أنها تلجأ، في عرض البحر، إلى ممارسات تضليلية من مثل إغلاق أجهزة التتبّع الخاصة بها لتجعل من الصعب ملاحقتها. وطبقاً للصحيفة، يساعد إخفاق واشنطن في إيقاف هذا الأسطول، الذي تَضخّم حجمه بشكل متسارع في السنوات الأخيرة، في تفسير سبب «مرونة النظام الإيراني وقدرته على الصمود». وإذ قاومت الولايات المتّحدة، حتى الآن، رفع العقوبات النفطية المفروضة على إيران، فإن الحيلة البديلة التي يعتمدها النظام لا تزال تدرّ عليه «عملة صعبة بالغة الأهمية». وبالأرقام، يشير المصدر نفسه إلى أنه على الرغم من الجهود الأميركية لخنق عمليات التهريب، جنت طهران نحو 31 مليار دولار من عائدات النفط من بكين العام الماضي، وذلك وفقاً لـ«لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية» بين الولايات المتحدة والصين، وهي مجموعة تابعة لـ«الكونغرس». وأضافت المجموعة أن هذا المبلغ يمثّل نحو 90% من النفط الذي باعته إيران في الخارج، ونحو 45% من ميزانية حكومتها.

وباعتبارها شريان الحياة الرئيس لإيران، تساعد الصين في ضمان بقاء أسطول الظلّ للنفط الإيراني «عائماً»، نظراً إلى أن عدداً من الكيانات التي تعمل كمالكة قانونية للناقلات مُسجَّلة في المدن الصينية، والعديد من أطقم السفن تأتي من الصين. والشهر الماضي، أمرت الحكومة الصينية، علناً، الشركات المحلية بعدم الامتثال للعقوبات الأميركية على خمس مصافٍ صينية، مستشهدة لأوّل مرّة بـ«قاعدة الحظر» لعام 2021 والمصمَّمة لتحييد القوانين الأجنبية التي تعتقد أنها تنتهك المعايير الدولية أو تقيّد التجارة. ونظراً إلى أنه قبل بدء الحرب الأميركية في إيران، كانت بكين تستقبل من طهران نحو 1,4 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل تقريباً 12% من إجمالي وارداتها النفطية، وبأسعار مخفّضة مقارنة بالأسعار العالمية، فقد صعّدت الولايات المتحدة، أخيراً، حربها ضدّ هذه التجارة بشكل دراماتيكي؛ فإلى جانب فرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية، فرضت واشنطن موجة من العقوبات الجديدة ضدّ ناقلات النفط والبنية التحتية النفطية الصينية. كما أنزلت قوات خاصة أميركية على أسطح ناقلتَين من «أسطول الظلّ» في المحيط الهندي. والأسبوع الماضي، احتُجزت ناقلة نفط ثالثة مرتبطة بإيران في المحيط الهندي، بعدما وصلت إلى الساحل المقابل لماليزيا. وأفادت صحيفة «ذا جورنال» بأنه من المرجّح أن السفينة المذكورة كانت مُحمَّلة بأكثر من مليون برميل من النفط الخام من جزيرة «خارك» الإيرانية في شباط، وبدت وكأنها في طريق عودتها إلى الشرق الأوسط عندما تمّ احتجازها.

مع ذلك، يرى خبراء بحريون أنه من أجل كبح جماح «أسطول الظلّ» بشكل حقيقي، تحتاج الولايات المتحدة إلى الحفاظ على حالة تأهّب عسكري مستمرّة ضدّ سفنه «إلى أجل غير مسمّى»، واستخدام القطع العسكرية لاعتراض هذه السفن، ومواصلة حصار الموانئ الإيرانية، وتكثيف الضغط على الصين. إلّا أن شركة «فورتيكسا» لتحليلات الطاقة قدّرت، أخيراً، وجود نحو 90 مليون برميل من النفط الإيراني خارج نطاق الحصار، بعدما غادرت غالبية تلك الكميات، أو جميعها، المياه الإيرانية قبل بدء إغلاق الموانئ. ويقبع هذا النفط حالياً في منشآت تخزين بحرية، ما قد يوفّر مليارات الدولارات من التمويل الإضافي للنظام الإيراني في الأشهر المقبلة. وفي السياق، تنقل «وول ستريت جورنال» عن إيمان ناصري، العضو المنتدب لأبحاث الشرق الأوسط في شركة «إف جي إي نكسانت إي سي إيه» لتحليلات الطاقة في دبي، قوله إن «وصول النفط الإيراني إلى الموانئ الصينية يستغرق شهرين إلى ثلاثة أشهر، وتحتاج إيران شهرين إلى ثلاثة أشهر أخرى لتلقّي ثمنه، ما يعني أنّه حتى لو لم يُفتح مضيق هرمز، فمن المرجّح أن تستمرّ إيران في تلقّي الأموال مقابل نفطها الموجود في عرض البحر حتى شهر تشرين الأول». وأضاف ناصري: «كان من المُفترض أن تؤدّي حملة (الغضب الاقتصادي) إلى إركاعهم»، بيد أنه مقارنة «بمصدّري النفط الآخرين في المنطقة، فإن إيران تبدو الأقلّ تضرراً».

> **يفسّر إخفاق واشنطن في إيقاف «أسطول الظلّ» مرونة النظام الإيراني وقدرته على الصمود**

وفي المجمل، يرى خبراء أن استراتيجية «حصار المضيق المحاصَر» جاءت «متأخّرة جداً»، ولا سيما أن إيران تأقلمت، في أعقاب الحرب، مع قواعد «اللعبة الاقتصادية». ونهاية نيسان، أوردت مجلة «ناشونال إنترست» الأميركية تقريراً جاء فيه أن الحصار كان لينفع قبل الحرب، ويدفع إيران، التي كانت ترغب في تجنّب التصعيد، إلى طاولة المفاوضات. أمّا حالياً، فقد أدّت الاستراتيجية التي طوّرتها طهران إلى تغيير منطق الحصار الأميركي، الذي بات يخاطر بتوسيع نطاق الأزمة. وبدلاً من فرض تنازلات سريعة، تخلق الولايات المتحدة حوافز لإيران للتصعيد في المجالات التي تتمتّع فيها الأخيرة بمزايا غير متكافئة، في وقت تفشل فيه الأولى في تأمين الدعم الدولي الواسع اللازم للمضيّ في استراتيجيتها.

على هذا النحو، تحوّل الحصار الذي أريد منه إخضاع إيران، إلى آلية لإدارة التصعيد في أحسن الأحوال؛ إذ يجري من خلاله الضغط على طهران لإعادة فتح مضيق هرمز والحدّ من الاضطرابات، في حين أن تمديده لفترة أطول يهدّد بتعزيز الديناميكيات نفسها التي كان من المُفترض منعها. وفي ما وراء ذلك، يكمن «لبّ المشكلة»، بحسب المصدر نفسه، وهو سوء التقدير الاستراتيجي لدى واشنطن؛ فالأدوات القسرية تكون أكثر فاعلية قبل أن يتكيّف الخصم معها، وليس بعد. وبحلول الوقت الذي تحرّك فيه البيت الأبيض لفرض حصاره على المضيق، كانت لحظة الضعف القصوى قد انقضت بالفعل، ولم تعُد إيران تتصرّف تحت تأثير الصدمة، بل أصبحت تعمل وفقاً لعقيدة عسكرية «مُعدّلة».

من المرجح ان تستمر إيران في تلقي الأموال مقابل نفطها الموجود في عرض البحر حتى شهر تشرين الأول (أ ف ب)

خسائر مُتمدّدة أفقياً وعمودياً
حصار «هرمز» يعمّق أوجاع العولمة

لندن - **سعيد محمّد**

شهدت أسواق النفط العالمية، أمس، قفزة جديدة في الأسعار، مدفوعةً بأحدث تبادل للضربات العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران. ورغم أن الأنظار تتّجه تلقائياً نحو براميل النفط وناقلات الغاز كمؤشّر على التعقيدات الاقتصادية المتفاقمة بسبب استمرار إغلاق مضيق هرمز، فالواقع أن اضطراب أسعار الطاقة ليس سوى قمّة جبل الجليد في أزمة العولمة الرأسمالية التي تتراكم تعقيداتها منذ عقود طويلة، وبدأت تأخذ منحًى أكثر دراماتيكية مع إطلاق العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران نهاية شباط الماضي. وكشف الحصار البحري المستمرّ لبلدان حوض الخليج، والذي دخل شهره الثالث، عن هشاشة سلاسل الإمداد الدولية، وعجز النظام الرأسمالي العالمي عن امتصاص الصدمات الجيوسياسية في خطوط الملاحة الحيوية، وهو ما بدأ يحفّز نقاشات حول إعادة صياغة شاملة لمفاهيم التأمين البحري، والأمن الصناعي، والسيادة الاقتصادية للقوى الكبرى والناشئة على حدّ سواء.

وفضلاً عن قرابة 1500 سفينة وناقلة عملاقة عالقة في مياه الخليج منذ ثلاثة أشهر، تشير تقديرات الخبراء إلى تبدّل جذري في هيكل تكاليف الشحن، حيث قفزت معدّلات تأمين مخاطر الحرب للسفن العابرة للمضيق لتتراوح بين 1 و4% من القيمة الإجمالية للسفينة، صعوداً من مستويات ما قبل الحرب التي كانت تبلغ 0,25% فقط. ويُترجَم هذا الارتفاع الملحوظ إلى ملايين الدولارات الإضافية للرحلة الواحدة، وهو ما يتحمّله المستهلك النهائي في آخر المطاف. كذلك، تبقى المخاوف قائمة حول سلامة الممرّات الملاحية من الألغام، ما يجعل شركات الملاحة تتردّد في استئناف العمل حتى في حال التوصّل إلى اتفاق سياسي بين واشنطن وطهران. ويتّفق خبراء الشحن البحري على أن السوق ستتذكّر طويلاً سرعة ارتباك الملاحة في «هرمز»، وستعاني من أسعار تأمين مرتفعة لفترات طويلة تمتدّ لسنوات بعد انتهاء العمليات العسكرية.

أوروبياً، تُظهر البيانات الاقتصادية المتخصّصة عن أثر إغلاق مضيق هرمز، تبايناً بين التأثير المباشر على حركة التبادل التجاري مع دول حوض الخليج، والانعكاسات الأعمق على اقتصادات القارة. ففي الظاهر، تبدو الأرقام الإجمالية محدودة؛ إذ مثّلت الواردات الألمانية من الدول المعتمِدة على المضيق (قطر، الإمارات، الكويت، العراق، البحرين وإيران) نحو 0,4% فقط من إجمالي واردات برلين لعام 2024، في حين بلغت النسبة 1,8% في ما يتعلق بالواردات من خارج الاتحاد الأوروبي ككلّ. كما أن الحجم الكلي للصادرات الألمانية التي تمرّ مباشرة عبر «هرمز» يقلّ عن 1%. على أن التحليل التفصيلي على مستوى القطاعات الفردية يكشف عن نقاط ضعف صناعية حادّة؛ فالتهديدات المباشرة لصناعة ألمانيا مثلاً – التي تمثّل أهمّ اقتصاد أوروبي - تتركّز في سلع استراتيجية يصعب استبدالها بشكل فوري، وعلى رأسها الألومنيوم غير المخلوط الذي تعتمد عليه المصانع الألمانية بشكل كبير لتأمين قطاعات السيارات والطيران، بالإضافة إلى الزيوت المتوسطة ومُنتجات النفط الخام التي تشكّل عصب قطاع التكرير والصناعات الكيماوية التقليدية. وفي الصورة الأعمّ، يَظهر الأثر الحقيقي للحصار عند تقييم واردات الاتحاد الأوروبي ككتلة موحّدة، وذلك نتيجة ترابط شبكات التوزيع الداخلية، إذ يمرّ نحو 6,2% من إجمالي النفط الخام المستورَد من خارج الاتحاد عبر «هرمز»، في حين تصل النسبة إلى 8,7% من الغاز الطبيعي المُسال القادم من دول غير أعضاء في التكتّل. وإلى جانب ما تَقدّم، حذّرت المفوّضية الأوروبية من ضغوط متزايدة مرتبطة بوقود الطائرات، مردّها إلى قرار شركات طيران كبرى من مثل «لوفتهانزا» و«كي إل إم» تقليص عدد رحلاتها الجوية نتيجة لارتفاع الأسعار.

> **تدفع أزمة العولمة المتفاقمة نحو مراجعة الترتيبات الأمنية للممرّات المائية في الشرق الأوسط**

وتتجاوز انعكاسات إغلاق مضيق هرمز حدود القارة الأوروبية لتصيب مفاصل الإنتاج العالمي والصناعات التكنولوجية المتقدّمة في عموم القارة الآسيوية والدول النامية، وهو ما سيكون له بالضرورة تأثيره السلبي على أسعار الواردات وتوفّرها عبر أوروبا من وارسو إلى دبلن. وتعيد الأجواء الحالية في قطاع الشحن البحري، إلى الأوروبيين، ذكريات الاختناقات التي صاحبت جائحة كورونا، مؤكّدة ترابط الاقتصاد العالمي واستحالة عزل الأسواق. ويمتدّ أثر تعطّل إنتاج الغاز في الخليج بسبب الهجمات والأضرار الهندسية التي لحقت بوحدات التسييل، إلى قطاعات دقيقة للغاية على رأسها أزمة عنصر الهيليوم؛ إذ توفّر قطر وحدها قرابة ثلث الإمدادات العالمية من الغاز الحيوي المذكور، المُستخرَج كمُنتَج ثانوي للغاز الطبيعي، والذي يُعدّ مادة رئيسَة تشتريها شركات أشباه الموصلات العملاقة في كوريا الجنوبية وتايوان لتبريد آلات نقش الدوائر الإلكترونية، إلى جانب استخدامه في تبريد أجهزة الرنين المغناطيسي الطبية.

وأدّى غياب الشحنات القطرية من الهيليوم إلى تضاعف أسعاره في دول كثيفة السكان من مثل الهند، وذلك على نحو يهدّد أسس الرعاية الصحية، ولا سيما في المستشفيات الريفية. كما تزامن هذا الانقطاع مع أزمة تكرير تسبّبت في نقص حادّ في مادة «النفتا» الكيماوية المُستخدَمة في الصناعة، ما دفع شركات الأغذية الكبرى في شرق آسيا إلى إزالة الألوان عن أغلفة المُنتجات لتوفير الحبر - المُعتمد على النفتا -، في حين خفّضت مصانع البلاستيك في كوريا الجنوبية إنتاجها الإجمالي.

ولا تتوقّف المعضلة عند حدود الصناعات التكنولوجية، بل تضرب الأمن الغذائي العالمي؛ إذ تمثّل منطقة الخليج مصدراً رئيساً للأسمدة الكيماوية، وتسهم خمس دول منها مطلّة على المضيق (إيران، السعودية، قطر، الإمارات والبحرين) في تأمين أكثر من ثلث المخزون العالمي من سماد اليوريا النيتروجيني. ولذا، تَسبّب إغلاق «هرمز» في ارتفاع أسعار اليوريا بنسبة 80% منذ شباط الماضي - وفقاً لبيانات «البنك الدولي» -، وهو ما أجبر المزارعين في باكستان وبنغلاديش وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الزراعة في تربة مُجهدة وفقيرة، على نحو بات يهدّد المحاصيل في الأشهر القادمة، وينذر بموجات سوء تغذية واسعة النطاق.

وفي ضوء كلّ تلك التداعيات، بدأت دول الإقليم في البحث عن مسارات جغرافية جديدة لتفادي عنق الزجاجة في «هرمز»، متداولةً في نقاشاتها مشاريع بنية تحتية عملاقة تتطلّب استثمارات بمليارات الدولارات وجداول زمنية تمتدّ لسنوات. ومن بين المشاريع المذكورة، مُقترح إنشاء خطّ أنابيب عبر شبه الجزيرة العربية يمتدّ من حقول الخليج إلى محطة تصدير وتسييل جديدة على البحر الأحمر، أو مدّ شبكة الأنابيب جنوباً لتحقيق الربط المباشر مع ميناء الدقم العماني المطلّ على بحر العرب. ومع ذلك، تظلّ مثل هذه الشبكات الممتدّة عرضة للتقلّبات السياسية والهجمات الصاروخية والطائرات المُسيّرة.

في المجمل، تدفع أزمة العولمة المتفاقمة التي أطلقها العدوان على إيران، نحو مراجعة الترتيبات الأمنية للممرّات المائية في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، يرى خبراء أن لا مناص من انتقال مسؤولية حماية أمن الملاحة في مياه الخليج والبحر الأحمر، من الاعتماد الحصري على المنظومة العسكرية الأميركية، إلى شراكة دولية جماعية تشمل ترتيبات تقبل بها طهران، وتشارك فيها بشكل خاص القوى الآسيوية الفاعلة، باعتبارها المستهلك الأكبر والأكثر تضرّراً من توقف تدفّقات الطاقة والسلع الحيوية عبر «هرمز». وبغير ذلك، فإن انعكاسات إغلاق المضيق مرشّحة للاستمرار والتمدّد إلى مزيد من القطاعات والمجتمعات.

الحرب الكونية ضد المقاومة

برّاك قائداً لمعركة «نزع السلاح»
الزيدي يطلب «مباركة» المرجعية لمشروعه

بغداد - **فقار فاضل**

تزامن تعيين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للسفير توم برّاك مبعوثاً رئاسياً خاصاً إلى العراق وسوريا، مع بدء الحكومة العراقية أولى خطواتها على طريق تلبية المطلب الأميركي بـ«نزع السلاح» الذي ترفض فصائل مقاومة بارزة الاستجابة له. ويأتي هذا القرار في مرحلة تسعى فيها واشنطن إلى إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية والسياسية في المنطقة بعد الحرب الإسرائيلية - الإيرانية وما أعقبها من تحوّلات إقليمية، وبالتزامن مع ضغوط متصاعدة تمارسها على القوى السياسية العراقية المرتبطة بالفصائل. وفي خِضَمّ ذلك، وجدت حكومة علي الزيدي نفسها، منذ الأيام الأولى لها، أمام استحقاق مُعقّد يتمثّل في كيفية التعامل مع ملفّ السلاح، المرتبط في نهاية المطاف بالتوازنات الأمنية والسياسية داخل البلاد.

وفي هذا السياق، تكشف معلومات حصلت عليها «الأخبار» من مصدر مطّلع، أن الزيارة غير المُعلنة التي قام بها الزيدي إلى النجف، خلال الأيام الماضية، لم تكن مرتبطة بزيارة المرقد فقط، بل شهدت نقاشات تتعلّق بخريطة الطريق التي يعتزم المضيّ فيها خلال المرحلة المقبلة. ويبيّن المصدر أن أحد أبرز الملفات التي حملها الزيدي إلى النجف يتعلّق بمشروع حصر السلاح، ومحاولة تأمين غطاء ديني له، وذلك عبر إيصال رسالة إلى المرجعية الدينية بشأن حساسية المرحلة الحالية، والحاجة إلى دعم «مشروع الدولة» من خلال التشديد على أهمية حصر السلاح بالمؤسّسات الرسمية ومنع تعدّد مراكز القوة. ويشير المصدر إلى أن النجف لم تصدر حتى الآن أيّ موقف جديد بهذا الشأن، إلا أن المشاورات لا تزال مستمرة، فيما يعوّل الزيدي على «المواقف السابقة للمرجعية، الداعية إلى بناء الدولة ومكافحة الفساد وحصر السلاح في يد المؤسسات الرسمية».

> لا تبدو واشنطن بصدد تقديم مبادرة جديدة بقدر ما تسعى إلى متابعة أولوياتها القديمة بأدوات مختلفة

وفي موازاة ذلك، تتحدّث مصادر سياسية عن وجود تفاهمات متقدّمة بين الزيدي وزعيم «التيار الوطني الشيعي»، مقتدى الصدر، الذي منح الحكومة دفعة عبر قرار فكّ ارتباط «سرايا السلام» بالتيار وإلحاقها بمؤسسات الدولة، في خطوة اعتبرتها الأوساط الحكومية بداية عملية لمشروع حصر السلاح. لكنّ الطريق لا يبدو مُمهّداً أمام هذا المشروع؛ فبينما أعلنت حركة «عصائب أهل الحق» ومنظمة «بدر» و«كتائب الإمام علي» و«كتائب سيد الشهداء» وحركة «ثار الله» استعدادها للتعاطي مع المبادرة الحكومية، لا تزال «كتائب حزب الله» وحركة «النجباء» تتمسّكان بموقف رافض لأيّ عملية نزع للسلاح. وشنّت منصّات إعلامية مقرّبة من الفصيلين، خلال الأيام الماضية، هجوماً حادّاً على الزيدي، متّهمةً حكومته بتنفيذ أجندة أميركية تستهدف قوى المقاومة، فيما ذهبت بعض المواقف إلى اعتبار الضغوط الخارجية هي المحرّك الرئيس للجهود في هذا الملف.

النجف لم تصدر حتى الآن أي موقف جديد بشأن ملف السلاح (غيتي)

وفي المقابل، حاولت أطراف أخرى داخل «الإطار التنسيقي» طرح مقاربة وسطية للموضوع؛ إذ رأى عضو المكتب السياسي لحركة «الصادقون»، حسين الشيحاني، مثلاً، أن «ما يجري اليوم لا يخرج عن السياقات التي بدأت منذ سنوات بشأن تنظيم العلاقة بين الفصائل والدولة وربط جميع التشكيلات المسلّحة بالقائد العام للقوات المسلّحة وهيئة الحشد الشعبي»، متحدّثاً عن وجود «تحضيرات لصياغة إطار قانوني ينظّم عملية حصر السلاح». وفي هذا الإطار، يرى الخبير الأمني، منعم جاسم، في حديث إلى «الأخبار»، أن «نجاح المشروع يتوقّف على قدرة الحكومة على بناء الثقة مع القوى المسلّحة وتقديم ضمانات سياسية وأمنية واضحة»، لافتاً إلى أن «التجارب السابقة أثبتت أن معالجة ملفّ بهذا الحجم لا يمكن أن تتمّ عبر الضغوط الخارجية أو الإجراءات الأمنية وحدها، لأن الفصائل أصبحت جزءاً من المشهد السياسي والاجتماعي العراقي». ويشير إلى أن «السؤال الأساسي المطروح داخل أوساط الفصائل يتعلّق بمصير عناصرها وبمستقبل حضورها السياسي والأمني بعد نزع السلاح، فضلاً عن طبيعة الضمانات التي يمكن أن تمنع استهدافها أو ملاحقتها مستقبلاً»، محذّراً من أن «أي مقاربة تفتقر إلى التوافق الوطني قد تنتج توترات جديدة بدلاً من معالجة الأزمة».

وبحسب مصادر سياسية، فإن «جانباً من المخاوف داخل بعض الفصائل يرتبط أيضاً بما يُتداول عن وجود فيتو أميركي على مشاركتها في الحكومة حتى في حال إعلانها التخلّي عن السلاح، وهو ما يثير شكوكاً بشأن الأهداف النهائية للمسار الحالي». والواقع أن المعادلة المطروحة اليوم لا تتعلّق بمصير الفصائل فقط، بل بمستقبل التوازنات السياسية التي حكمت العراق منذ سنوات، وبقدرة الحكومة على المضيّ في مشروع مزكّى أميركياً من دون الانزلاق إلى صدام داخلي أو تحويل البلاد إلى ساحة جديدة للصراع الأميركي - الإيراني. ومع دخول برّاك على خطّ الملفّ العراقي، لا تبدو واشنطن في صدد تقديم مبادرة جديدة، بقدر ما تظهر وكأنها تتابع أولوياتها القديمة، إنما عبر أدوات مختلفة.

الأمر يمكن أن يفسر جزءاً من الصورة الكاملة لإعلان ترامب، أول من أمس، توسيع صلاحيات برّاك وضم العراق إلى مناطق نشاطه بشكل رسمي، إلى جانب تركيا وسوريا ولبنان. إذ أشاد ترامب في منشور على منصته «تروث سوشال»، ببرّاك، واصفاً أداءه بـ«المتميز»، ومؤكداً، في الوقت عينه، أنه سيواصل العمل «بدعم كامل من وزارة الخارجية الأميركية» كمبعوث خاص إلى سوريا والعراق. وتأتي هذه المهمة الجديدة، إلى جانب دوره كسفير للولايات المتحدة في أنقرة، في سياق «تعزيز العلاقات التنامية» مع حكومتي البلدين، بحسب ترامب، الذي أشار إلى أن إدارته «تقدر كثيراً» جهود برّاك واستعداده المستمر لخدمة الولايات المتحدة.

والجدير ذكره، هنا، أن هذا الإعلان جاء بعد يوم من تصريحات لوزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، أوحت بأن التكليف الرسمي لبرّاك كمبعوث خاص إلى سوريا قد انقضى مع حلول موعد انتهاء «صلاحية المسمى الوظيفي»، أي انتهاء زمن التكليف المشار إليه. وقال روبيو، في منشور على منصة «إكس»: «لقد أدى برّاك دوراً لا يقدر بثمن بصفته مبعوثنا الخاص إلى سوريا. ومع انتهاء صلاحية هذا المسمى الوظيفي، فإنه سيستمر في تولي دور مركزي لدى إدارة ترمب في كل من سوريا والعراق». وأضاف أن الخبرة التي اكتسبها برّاك وعلاقاته الواسعة في المنطقة تجعله «عنصراً محورياً» في استراتيجية الإدارة تجاه الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة.

رجل ترامب في المشرق
صلاحيات برّاك تتجاوز الدبلوماسية

عامر علي

لم يكن الدور الذي أداه المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توماس برّاك، في دمشق، منذ تولّي «هيئة تحرير الشام» الحكم، مجرّد عملية إشراف على الملفّ السوري، وإنما تعبق الرجل في إدارة هذا الملفّ بشكل كبير، وحاول تقديم نفسه باعتباره «عرّاب» التحول الاقتصادي السوري، وذلك بعد ضمان التحول السياسي الذي تمّ فعلياً بسقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد. فرجل الأعمال البالغ من العمر 74 عاماً، والصديق المقرّب من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، استعان به الأخير في البداية لتوطيد علاقات بلاده مع تركيا، التي يعتبرها «شريكاً في المنطقة»، وينظر إلى رئيسها، رجب طيب إردوغان، بإعجاب، وينسب إليه فضل «إسقاط الأسد».

في هذا السياق تحديداً، كان تعيين برّاك مبعوثاً خاصاً إلى سوريا، إلى جانب مهامه سفيراً في تركيا، أمراً مفهوماً، وذلك في إطار محاولة الولايات المتحدة القبض على الملف السوري، من بوابة أنقرة نفسها، ومن دون مزاحمتها. ولذا، بدا واضحاً ميل برّاك إلى تلبية مطالب تركيا والضغط على حلفاء وشركاء كانوا حتى مدة قريبة «موثوقين» من أجلها؛ إذ تخلى عن دعم «قوات سوريا الديموقراطية»، في مقابل دعمه السلطات الانتقالية الجديدة في سوريا، والذي وضع الكرد في مواجهة غير متوازنة من دون أيّ دعم أميركي معتاد. وقد أدى ذلك الاختلال إلى إنهاء «الإدارة الذاتية»، وإجبار الكرد على توقيع اتفاقية للاندماج مع النظام الجديد.

> يصر برّاك على أن «اتفاقات أبراهام» جزءٌ من مشروع أوسع لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

وإلى جانب مساعدة السلطات الانتقالية على بسط نفوذها، عمل برّاك على محاولة خلق توازن اقتصادي وسياسي سوري مع دول الخليج، التي تربطه بها علاقات متينة عائدة إلى استثماراته السابقة التي كان لتلك الدول دور كبير فيها. ومن هنا، ظهر برّاك باعتباره راعياً لعدد من مؤتمرات الاستثمار الخليجية في سوريا، وقام بمباركة توقيع اتفاقات استثمارية كبيرة مع السلطات الانتقالية. غير أن هذه الاتفاقات لم تبصر النور حتى الآن، برغم الإعلان المتكرّر عن إنهاء العقوبات المفروضة على سوريا، والتي كان يسوّق لها باعتبارها المعوّق الوحيد أمام الاستثمار الأجنبي. والواقع أن نظرة واسعة على الأوضاع في سوريا تكشف عن أزمات أعمق في هذا السياق، تتعلق تحديداً بعدم توافر بنية أمنية وقانونية واستثمارية تشجّع المستثمرين على القدوم.

عند تعيين برّاك مبعوثاً لسوريا، في أيار من العام الماضي 2025، وبعد توسيع نشاطه ليشمل لبنان، جرى التسويق للرجل الذي يقول إن أصوله من زحلة، باعتباره أحد عرّابي «اتفاقيات أبراهام» الجديدة التي أعلن ترامب أنه يرغب في توقيعها (توقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل)، وذلك في محاولة لاستكمال السلسلة التي بدأت عام 2020 وضمت الإمارات والبحرين والمغرب والسودان. غير أن هذه المساعي مُنيت هي الأخرى، حتى الآن، بالفشل، في ظل رفض إسرائيل توقيع اتفاقية أمنيّة مع السلطات الانتقالية من شأنها أن تفتح الباب للوصول إلى «التطبيع».

ومع ذلك، يصر برّاك على أن «اتفاقات أبراهام» جزء من مشروع أوسع لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، يقوم على دمج إسرائيل في شبكة من العلاقات الاقتصادية والأمنية مع الدول العربية السنية لمواجهة «النفوذ» الإيراني. وهذا

عمل برّاك على محاولة خلق توازن اقتصادي وسياسي سوري مع دول الخليج (أ ف ب)

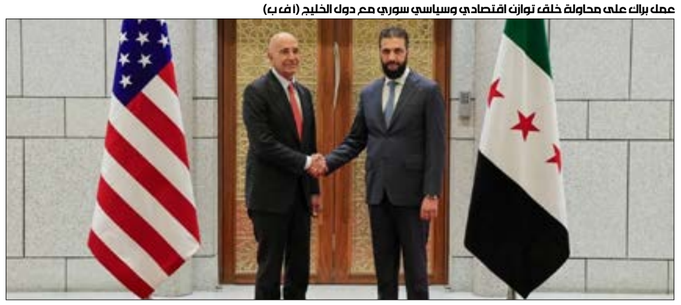

اليمن

قوات باكستانية في حضرموت وشبوة

صنعاء - **رشيد الحداد**

بالتزامن مع حديث عن وصول تعزيزات عسكرية سعودية إلى منطقة باب المندب، أكدت مصادر محلية في محافظة شبوة شرقي اليمن، وصول قوات باكستانية إلى مدينة عتق، عاصمة المحافظة. وقالت المصادر إن طائرتَين عموديتين، إحداهما مخصّصة لنقل الجنود والأخرى قتالية، وصلتا إلى مطار المدينة، مشيرة إلى أن الرياض تعمل على إحلال القوات الباكستانية محلّ تلك الإماراتية المنسحبة أواخر العام الماضي.

وكانت وصلت قوات باكستانية، أول من أمس، إلى منطقة حضرموت جنوب شرقي اليمن، ما أدى إلى موجة استياء واسعة في أوساط عدد من الفصائل المحلية، ومنها «فصائل حماية حضرموت» التي رفضت تسليم أحد معسكراتها لتلك القوات. وقالت مصادر إعلامية مقرّبة من «حلف قبائل حضرموت» الموالي للسعودية إن قوة باكستانية وصلت إلى معسكر «نحب» برفقة لجنة سعودية، غير أن «فصائل حماية حضرموت» التي تولّت حماية الحقول النفطية في وادي حضرموت منذ أكثر من عام، رفضت دخولها إلى المعسكر الواقع في مديرية غيل بن يمين، ما أدى إلى تصاعد التوتر بين الطرفين. ووفق المصادر، فإن «فصائل حماية حضرموت» نفّذت عملية انتشار في محيط المعسكر تحسباً لأيّ اقتحام، فيما ردّت القوة الباكستانية بانتشار مماثل قبل أن تنسحب من الموقع.

وجاء رفض «فصائل حماية حضرموت»، التي تمّ تأسيسها من قبل الرياض قبل عامين كقوات محلية تابعة لـ«حلف قبائل حضرموت» الذي يطالب بحكم ذاتي في المحافظة، في أعقاب حديث عن خطة سعودية تسعى الرياض بموجبها إلى تسليم الجانب الباكستاني إدارة الملف العسكري هناك. وكانت كشفت مصادر قبلية مقرّبة من «حلف القبائل» عن لقاء جمع قائد المنطقة العسكرية الأولى التابعة لحكومة عدن والمتمركزة في وادي وصحراء حضرموت، فهد بامؤمن، بقائد القوات السعودية في حضرموت، محمد البلوي، قبل أيام، حيث بحثا ترتيب وضع حقول النفط شرقي اليمن، وإسناد تأمينها إلى قوات باكستانية. وأشارت هذه الخطوة مخاوف «الحلف» من تراجع السعودية عن وعودها له بتمكينه من إدارة حضرموت سياسياً وأمنياً وعسكرياً، وذلك وفق مشروع الحلف القبلي الذي يدعو إلى فصل المحافظة النفطية عن اليمن ومنحها حق الحكم الذاتي كخطوة أولى يعقبها «الاستقلال».

تقرير

ثلثا الأسر السورية تضمّ مرضى
العلاج المجاني مهدَّد بالخصخصة

رمضان الحكيم

أثار التصريح الأخير لرئيس «هيئة الاستثمار السورية» حول إمكانية خصخصة المستشفيات العامة، موجة واسعة من الانتقادات والاعتراضات الشعبية. ورغم مسارعة الجهات الرسمية إلى تقديم توضيحات أكدت فيها استمرار الدولة في تقديم خدمة العلاج المجاني، لم تنجح هذه التطمينات في تبديد المخاوف والقلق الشعبي. ذلك أن الحكومة الانتقالية كانت نفّذت خطوات اقتصادية مشابهة، شملت تسعير المشتقات النفطية وفق الأسعار العالمية، ورفع أسعار الخبز والكهرباء، بنسب فاقت قدرة شريحة واسعة من السوريين على تحمّلها.

ويعزل عن التراجع الكبير الذي أصاب خدمات المستشفيات العامة خلال السنوات الأخيرة نتيجة نقص التجهيزات والمستلزمات الطبية، إضافة إلى هجرة الكوادر وتسرّبها، فإن ما تقدّمه هذه المستشفيات يبقى مقبولاً - بالنسبة إلى شريحة واسعة من السوريين التي تعاني مستويات مختلفة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي -، مقارنةً بفواتير العلاج المرتفعة في المستشفيات الخاصة. ولفهم أسباب حساسية ملفّ العلاج المجاني، فإنه من الضروري التوقّف عند خريطة الأمراض التي يعانيها السوريون، وانتشارها الجغرافي، وفاتورة العلاج المرتبطة بها، وما يمكن أن تشكّله هذه الفاتورة من إجمالي إنفاق الأسرة أو الفرد.

مجتمع مريض

حوّلت الحرب سوريا إلى مجتمع شبه مريض؛ وهذا استنتاج يؤكده ارتفاع معدّلات انتشار الأمراض بمختلف أنواعها، وعدد المرضى المراجعين للمستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة، فإلى جانب صعوبة الحصول أو الوصول إلى الخدمات الصحية، والتي كانت مؤشراتها قبل عام 2011 تُعدّ متقدمة جداً، جاءت المعارك العسكرية والعقوبات الاقتصادية والضغوط المعيشية والنفسية المتراكمة لتشكل عاملاً أساسياً في ظهور الأمراض وانتشارها. ورغم حضور المؤشرات الصحية في العديد من المسوح الإحصائية الرسمية التي أُنجزت خلال سنوات الحرب، فإن ما خلُصت إليه تلك الإحصائيات من بيانات ظلّ قاصراً عن تقديم صورة كاملة. ويعود ذلك، أولاً، إلى عدم شمول هذه المسوح جميع مناطق البلاد - في ظلّ تعدّد القوى المسيطرة فيها قبل كانون الأول 2024 -؛ وثانياً، إلى غياب أيّ مسح وطني شامل ومتخصّص بالقطاع الصحي منذ عام 2010. ومع هذا، يمكن الاستعانة ببعض البيانات المتوافرة لمحاولة تشكيل صورة تقريبية عن حجم التحوّلات التي أصابت الواقع الصحي للبلاد خلال سنوات الحرب.

وبحسب نتائج المسح الديمغرافي لعام 2018، الذي اقتصر على المناطق الخاضعة لسيطرة دمشق آنذاك، بلغت نسبة المصابين بالأمراض المزمنة نحو 14,6% من السكان. وتصدّرت السويداء المحافظات من حيث معدلات الإصابة بتلك الأمراض بنسبة بلغت 21,9% من عدد سكّانها، تلتها دمشق بـ20,2%، ثمّ اللاذقية بـ17,8%، فالقنيطرة بـ16,5%. أمّا أدنى معدلات الإصابة، فسُجّلت في حماة بنسبة 10%، تلتها الحسكة بـ11,2%، ثمّ مدينة حلب بنحو 12%.

غير أن هذه الأرقام تبدو متواضعة قياساً إلى ما كشفه «مسح الأمن الغذائي» لعام 2025، والذي خلُص إلى نتائج أكثر قتامة عن الواقع الصحي للأسر السورية، التي يعاني فرد من أفرادها أو أكثر من الإصابة بمرض مزمن. وبحسب نتائج ذلك المسح، فإن أكثر من 63% من الأسر تضمّ مَن يعانون من أمراض مزمنة، وهي نسبة تتوزّع بين 36,9% للأسر التي تشمل مصاباً واحد، و19,4% لتلك التي تضمّ مصابَين اثنين، فيما ترتفع إلى 4,9% لمن فيها ثلاثة مصابين أو أكثر. وبذلك، فإن نسبة الأسر البعيدة عن دائرة الإصابة بالأمراض المزمنة من أفرادها، لا تتجاوز الـ37%.

أمّا بشأن خريطة الأمراض المزمنة في سوريا، فيقدّم المسح نفسه تفاصيل هامّة. وبحسب نتائجه، يُشكّل ارتفاع ضغط الدم المرض الأكثر شيوعاً بين المصابين بالأمراض المزمنة؛ إذ بلغت نسبة الإبلاغ عنه 25,7% من إجمالي الحالات المسجّلة في عيّنة المسح، يليه مرض السكري في المرتبة الثانية بنسبة 15,9%، ثمّ أمراض القلب بنسبة 12,4%، فأمراض المفاصل بنسبة 7,4%. كما رصد المسح حالات مركّبة يعاني فيها المصابون من أكثر من مرض مزمن في الوقت نفسه، كما في حالات من يجمعون بين ضغط الدم والسكري وأمراض القلب والجهاز التنفسي وأمراض الكبد.

ولا تقتصر أهمية هذه النسب على ترتيب الأمراض الأكثر انتشاراً؛ إذ تتجاوز ذلك إلى إظهار حجم العبء، الصحّي الذي تتحمّله الأسر السورية. وبالاستناد إلى تقديرات المنظّمات الأممية لعدد السكان حتى نهاية العام الماضي، تعني هذه النتائج أن كلاً من أكثر من 3,4 مليون أسرة سورية تضمّ مريضاً واحداً على الأقلّ يعاني مرضاً مزمناً. كما يُقدَّر عدد الأسر التي يشتمل كلّ منها مصاباً بارتفاع ضغط الدم بنحو 1,4 مليون أسرة، وتلك التي فيها مصاب بالسكري بنحو 866 ألفاً، إضافة إلى حوالي 675 ألف أسرة في كلّ منها مصاب بأحد أمراض القلب، وما يقارب 400 ألف أسرة تضمّ واحداً منها مصاباً بأحد أمراض المفاصل، وغيرها من الأمراض.

لكن الدلالة الأبرز التي يكشفها المسح تتعلّق بالعلاقة الوثيقة بين المرض والفقر. فالأسر التي تضمّ فرداً مصاباً بمرض مزمن تعاني في معظمها أوضاعاً غذائية هشة؛ إذ تقع 52,5% منها ضمن فئة الهشاشة الغذائية، فيما تعاني نحو 30% انعداماً متوسطاً أو شديداً في أمنها الغذائي. أما الأسر المصنّفة آمنة غذائياً فلا تتجاوز نسبتها 17% من إجمالي الأسر التي تشمل مرضى مزمنين. وتزداد هذه المؤشرات سوءاً كلّما ارتفع عدد المصابين داخل الأسرة الواحدة، في ما يعكس تداخلاً متزايداً بين أعباء المرض وتكاليفه من جهة، وتراجع القدرة على تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية من جهة أخرى.

كارثة إلغاء المجاني

أمّا المؤشر الثاني على حجم الحاجة إلى الرعاية الصحية، فيتعلّق بأعداد المرضى والمراجعين للمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية وحجم الخدمات التي تقدمها. وفي هذا الإطار، تشير آخر البيانات المتاحة، العائدة إلى الربع الأول من عام 2024، إلى أن مستشفيات وزارتَي الصحة والتعليم العالي قدّمت نحو 86 ألف جلسة غسيل كلى، ونحو 67 ألف جلسة علاج كيميائي خلال ثلاثة أشهر فقط. كما قدّمت مستشفيات وزارة الصحة، خلال المدة نفسها، ما يقارب 6,5 مليون خدمة طبية، فيما استقبلت أقسام الإسعاف نحو 724 ألف مراجع. أمّا مستشفيات وزارة التعليم العالي، فأجرت أكثر من 22 ألف صورة طبقي ومحوري، ونحو 2,2 مليون تحليل مخبري، و1400 عملية قسطرة تشخيصية وعلاجية، إضافة إلى 65 عملية زرع كلية، وغيرها من الخدمات.

في ضوء هذه المؤشرات والبيانات الإحصائية، فإن المجتمع السوري سيكون في مواجهة كارثية اقتصادية ومعيشية وصحية غير مسبوقة، في ما لو تقرّر فعلاً إلغاء خدمة العلاج المجاني، سواء عبر خصخصة المستشفيات العامة أو فرض أجور على خدماتها العلاجية. فالأسر التي تعاني أمناً غذائياً هشاً أو معدوماً، لن يكون في استطاعتها توفير العلاج لمرضاها، أو ستضطرّ إلى الدخول في مرحلة الجوع مقابل توفير بعض من تكاليف ذلك العلاج. وإلى جانب ما تقدّم، هناك حالات لسوريين ماتوا جراء عدم قدرتهم على الحصول على العلاج المناسب - كما في الإصابة بالسرطان - أو تفاقمت أوضاعهم الصحية. ويأتي هذا رغم أن الإنفاق على الصحة وصل في عام 2023 إلى نحو 6% من إجمالي الإنفاق العام، فكيف إذا تمّ تصفير ذلك الرقم أو خفضه؟

تستند دعوات الخصخصة إلى الملاحظات المسجّلة على الخدمات المقدّمة في المستشفيات العامة، وما يشوبها من تدنٍّ في جودتها وانتشار للفساد والمحسوبيات، إلا أن ذلك لا يبرّر، طبقاً لرأي بعض الاقتصاديين، الذهاب نحو الخصخصة. إذ هناك خيارات أخرى منها إعادة هيكلة المؤسسات الصحية بشكل كامل من حيث التشريعات والأنظمة وآليات العمل والقبول، وتحديث خدماتها ومراقبة جودتها بالاعتماد على النظم الإدارية والتقنية المعمول بها في جميع دول العالم، إلا إذا كان الهدف تحويل المستشفيات الحكومية إلى مشاريع تجارية واستثمارية.

> هناك خيارات مغايرة للذهاب نحو الخصخصة، من مثل إعادة هيكلة المؤسسات الصحية وتحديث خدماتها ومراقبة جودتها

الحرب الكونية ضد المقاومة

فرانز فانون وتفكيك استعمار العقول

خريستو الصر *

إنّ إعادة قراءة نتاج المفكّر والطبيب النفسي المارتينيكي فرانز فانون، الذي التحق بعد ممارسته الطبّ النفسيّ في مستشفيات الاحتلال الفرنسيّ في الجزائر بالثورة الجزائرية، مفيدة لنا اليوم. لقد لاحظ فانون أنّ الاستعمار لا يكتفي بالقوّة العسكريّة لاحتلال أرض وفرض سلطة وقوانين استعماريّة. فمنطقيًا، ما من شعب، أو فرد، سيقبل للأبد بأن يُحكم ويُسرق ويُقمَع، لذلك يحتاج المستعمِر إمّا إلى إبادة الشعوب المستعمَرة وهو أمر مكلف جدّاً وغير ممكن ماديًا، وإمّا إلى نزع قدرة الشعوب المُستَعمَرة على مقاومة الاستعمار، ما يوفّر على المستعمِر خوض الحروب وتكاليف الاستعمار. لذلك يسعى المستعمِر إلى ابتكار وسائل لاحتلال الإنسان من الداخل، من خلال السيطرة على وعيه، ولغته، وذاكرته، وإحساسه بقيمته، وحتّى تشكيل صورته عن نفسه. وسائل سيطرة المستعمِر على وعي المستعمَر متعدّدة وتشمل تشويه صورة المستعمَر لذاته، تمجيد المستعمِر، فرض لغة المستعمِر كلغة «أرقى»، والتحكّم بالتعليم وكتابة التاريخ، كما وصناعة نُخَب تابعة للمستعمِر تمجّده، وبالتأكيد زرع الدونية والخوف من المستعمِر بتصويره لا يُهزَم (من براجع تاريخنا يرى أنّ الاستعمار الصهيونيّ استعمل ويستعمل الوسائل نفسها).

يفكّك فانون الخطاب الاستعماريّ، باعتباره بنية ثقافيّة تُثبّت الهيمنة العسكريّة وتحميها بأن تنزع من المستعمَر قدرته على المقاومة، بل من مستشفيات الاحتلال الفرنسيّ فكرة المقاومة نفسها. هذه البنية الثقافيّة تحتلّ الوعي وتتسرّب إلى نفسيّة المستعمَر لتعيد إنتاج الهيمنة حتى بعد رحيل المستعمِر. من هنا فإنّنا يجب أن نقرأ كثرة المدارس الأجنبيّة في لبنان منذ القرن التاسع عشر من زاوية تثبيت هيمنة ثقافية للمستعمِرين الأوروبيّين، وليس فقط من زاوية تطوّع البعثات الدينيّة الأجنبيّة للعلم، أو من زاوية النفع العلميّ الذي أدّت إليه.

في كتابه الشهير «بشرة سوداء، أقنعة بيضاء»، يشرح فانون كيف يدفع المستعمِر الأوروبيّ الأبيض، الإنسان المستعمَر الأسمر أو الأسود البشرة عادة، إلى ارتداء قناع أبيض، أي إلى التشبّه بالمستعمِر في لغته وسلوكه وأسلوب عيشه وطريقة تفكيره. طبعاً، الإنسان سيبقى يظنّ أنّه يفعل ذلك بحرّية، لكنّ الواقع أنّ هذا التشبّه هو وليد النظام الاستعماريّ الذي يزرع في الإنسان المستعمَر شعوراً بأن ثقافته الأصليّة، ولغته الأمّ، وتاريخه، هي علامات نقص أو «تخلّف»، وأن الاقتراب من ثقافة المستعمِر والتشبّه به هو السبيل الوحيد الحقيقيّ إلى الاعتراف الاجتماعيّ به من المستعمِر ومن المستعمَرين الآخرين الراضخين، وإلى الاعتراف به كإنسان مساوٍ في الكرامة.

وهذا نتيجة منطقيّة لنظام استعماريّ يقول بكلّ وسائله إنّ حياة المستعمَرين لا تساوي حياة المستعمِرين. نتذكّر جميعاً كيف عمّت وسائل التواصل الاجتماعيّ بصرخات اللبنانيّات واللبنانيّين: «أنا شارلي»، لمقتل رسّامين كاريكاتوريّين في جريدة «شارلي إيبدو» الفرنسيّة، بينما لم نرَ الهتافات نفسها من الأشخاص أنفسهم عند إبادة شعب بأكمله عبر قتل الاستعمار الصهيونيّ المنهجيّ لعشرات الآلاف من الفلسطينيّين في غزّة، إذ حتّى اليوم لم نرَ أحداً منهم يصرخ على وسائل التواصل: أنا فلسطيني، بل حتّى لم نلاحظ موجة شبيهة تقول: «أنا لبنانيّ» عند إبادة قرى كاملة في جنوب لبنان، ومع اختبار القتل المنهجيّ للمدنيّين والطواقم الصحّية، ولا حتّى في الأربعاء الإجراميّ عندما شنّت القوّى الاستعماريّة الصهيونيّة مئات الغارات في دقائق معدودة لتقتل أكثر من 350 مدنيّاً، وتجرح أكثر من ألف. كلّ مَن تعاطف مع رسّامي الكاريكاتور في «شارلي إيبدو» ولم يتعاطف بالطريقة نفسها مع أهل غزّة ولبنان هو مُستعمَر داخليّاً حتّى النخاع، فحياة عشرات الآلاف من مواطنيه وبني منطقته لا تساوي عنده قيمة بضعة فرنسيّين. عندما يتمّ ارتداء القناع الأبيض شعوراً بدونيّة وطمعاً بقبول المستعمِر به، لا يعود الاستعمار بحاجة إلى السلاح، لأنّه يكون قد نجح في جعل المستعمَر يرى نفسه بعين من أراد إخضاعه؛ ولا يغدو جلّ مسعى المستعمَر إلّا أن يقبل المستعمِر به، وكلّ تصرّفاته تقول: أنا لست منهم أنا منكم. أفعل ما تريد مني، فقط اقبلني منك، اجعل قيمة لي في عينيك فلا قيمة خارجك.

من هنا الاستماتة في بلادنا على التكلّم باللغات الأجنبيّة والإحجام عن العربيّة. تحتلّ اللغة مكانة مركزية في تحليل فانون. فاللغة ليست مجرد وسيلة تواصل بريئة، بل حاملة لعالم كامل من القيم والرموز وعلاقات القوة. حين تتحوّل لغة المستعمِر إلى المعيار الوحيد للعلم والرقي والنجاح، تُهمَّش اللغات المحلية وتُربط بالدونية. لا يعني ذلك رفض تعلم اللغات الأجنبية أو الانغلاق على الذات، بل رفض العلاقة غير المتكافئة التي تجعل لغة وثقافة بعينهما مقياساً أعلى للإنسان. ولعل هذا ما يفسّر استمرار آثار الاستعمار في مجتمعات كثيرة نالت استقلالها السياسي، لكنها ما زالت تُعلي من شأن كل ما هو أجنبي وتزدري بكلّ ما هو محلّي.

معايير الوجاهة الاجتماعية في لبنان كانت الفرنسية، واليوم هي الإنكليزية، بحيث إنّه لا تكاد تخلو جملة في الحياة اليومية من كلمة إنكليزية. إنّ الانزياح الشعبيّ من الفرنسيّة إلى الإنكليزيّة في لبنان (ودول المنطقة) أبرز دليل على أنّ الموضوع يتعلّق بالهيمنة، فمع اختلاف الجهة المهيمنة، اختلفت اللغة المرغوبة. كما أنّه علينا أن نقرأ تحريم التكلّم باللغة العربيّة في بعض مدارس الإرساليّات من الزاوية نفسها، فرض هيمنة لغة على أخرى، وتشكيل نفسيّ لرؤية اللغة الأصليّة أدنى. هل يستأهل تعلّم لغة أجنبيّة كلّ هذا الاغتراب عن الذات؟

في «معذّبو الأرض»، ذهب فانون أبعد من ذلك مفكّكاً الثنائيات التي بنى عليها الخطاب الاستعماريّ شرعيته: الأبيض والأسود، المتحضّر والمتوحّش، العقل في المستعمِر والغريزة والعنف (أو حتّى العاطفة برأيي) في المستعمَر، الغرب وبقية العالم. هذه الثنائيات وهميّة، فالهجة التي تقمع وتبيد تصف نفسها بالتحضّر، ثمّ تقنع الجهة المقموعة والمُبادة بأنّها غير متحضّرة؛ ما هذه الثنائيات إلّا أدوات لتبرير السيطرة والعنف، إذ تجعل الاستعمار يبدو وكأنّه في مهمّة حضارية ليخطّ طريقاً نحو الأفضل للجميع، كما أنّها تجعل مقاومة المستعمَر تبدو وكأنها فوضى أو همجيّة أو عنف مجانيّ غير عقلانيّ، أو حتّى عمالة لبلد أجنبيّ كما يقول اليوم لأبطالنا في الجنوب أولئك الذين استبطنوا الاستعمار في عقولهم ونفوسهم حتّى النخاع. من هنا فإنّ الاستعمار الذي تأسّس أصلاً على ممارسة العنف على الأرض والجسد والذاكرة، والذي يستمرّ بهذا العنف، يروّج بأنّ العنف ضدّه حول عنف انتقاميّ، غير عقلانيّ، أو أسخف من ذلك هو عنف تدميريّ ودعوة إلى الفوضى، أو أسخف أيضاً هو عنفٌ عميل (اللبنانيّون المستعمَرون في عقولهم مبدعون حتّى في ابتكار الأسخف). الهدف، بالطبع، هو أن ينزع المستعمِر أيّ صفة شرعيّة عن مقاومة المستعمَر لبطشه، وكلّ قدرة.

لكن بصيرة فانون لم تتوقف عند لحظة رحيل الجيوش الأجنبية. فقد حذّر باكراً، وهو بهذا سبّاق، من أن تتحوّل النخب الوطنية بعد الاستقلال إلى نسخة محلّية من المستعمِر القديم. قد ترفع هذه النخب شعارات التحرّر والوطنيّة، لكنّها تعيد إنتاج آليات القمع والامتيازات والتبعيّة نفسها. عندها يختصر الاستقلال بعلم يُرفع ونشيد يُعزف، دون أن يمتدّ ليتجسّد تغييراً عميقاً في بنية المجتمع أو في علاقة الإنسان بذاته وتاريخه.

لا يكون التحرّر بجلاء عسكريّ فقط، أو باستبدال نُخبة بأخرى. علّمنا فانون، ذاك الطبيب النفسيّ الآتي من جزر المارتينيك والمنخرط في جبهة التحرير الوطنيّ الجزائريّة، أنّ التحرّر الحقيقي يبدأ حين يستعيد الإنسان وعيه بحقّه في تعريف ذاته، وكتابة تاريخه، والتفكير بلغته. فيتحرّر من عقدة الدونيّة. استعمار الأرض قد ينتهي باتفاق سياسيّ، أمّا استعمار العقول فلا ينتهي إلّا حين يكفّ الإنسان عن رؤية نفسه بعيني من أراد إخضاعه. التحرّر، عمل دائم ومتعدّد المستويات.

* كاتب وأستاذ جامعي

عن نداء النبطية وصور... «مدينتين مفتوحتين» للغزاة!

عدنان مومنه *

«إن كنتَ لا تدري فتلكَ مُصيبةٌ أو كنتَ تدري فالمُصيبةُ أعظَمُ» - شعر منسوب إلى صفي الدين الحلّي

أطلق عدد من الأكاديميين والناشطين ندائَي النبطية وصور اللذَين يقضيان بإعلان كلتا المدينتين «منطقة آمنة ومفتوحة تحت رعاية الدولة اللبنانية وسلطتها الشرعية، وخالية من كل ما يعرّض أهلها للخطر»، ويقصدون بذلك السلاح، بهدف «وقف نهائي للحرب، وحماية أهل الجنوب ومدنهم وقراهم، وتحرير الأرض بالكامل، وإبعاد لبنان والجنوب عن سياسات المحاور وحروب الآخرين». كما توجّهوا إلى الرؤساء الثلاثة وإلى الحكومة بطلبهم إطلاق مبادرة دبلوماسية وسياسية عاجلة على المستويين العربي والدولي لحماية المدينتين من الاعتداءات الإسرائيلية، إلى جانب تعزيز انتشار الجيش اللبناني والقوى الأمنية الرسمية داخل المدينتين ومحيطهما وعلى مداخلهما، بما يحفظ الأمن والاستقرار ويحمي المدنيين.

إنّ هذا النداء، كما هو يدمي القلب رثاءً على الانحطاط الذي وصلت إليه عقولنا المأسورة، فإنّه يدعونا مجدّداً للتفكير في شرعيّة الشهادات الأكاديميّة وعمّا إذا كانت تعبّر حقّاً عن عمق التصوّر والتفكير.

لا شكّ أنّ جلّ الموقّعين قاموا بذلك انطلاقاً من حبّهم لبلدهم ومدنهم وأهلها وتراثها، لكنّ مضمون النداء يطعن المجتمع في قراءة وجوده وثرواته، عن غير قصدٍ بالحدّ الأدنى. فإنّ الموقّعين تعهّدوا أن يستعملوا مصطلح «المدينة المفتوحة».

استُخدم مصطلح «المدينة المفتوحة» تاريخياً في الحروب للإشارة إلى المستوطنة التي تتخلّى طواعية عن جميع دفاعاتها، وغالباً ما يُلجأ إلى هذا القرار قبيل احتلال وشيك للمدينة لتجنّب دمارها وحماية المدنيين. وقد ظهر هذا المفهوم رسمياً خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حيث أعلنت بعض المدن منزوعة السلاح بهدف تجنّب الدمار. إن هذا الإعلان، ولو أنّه نجح في بعض الأحيان في تجنيب المدن الدمار، كما هو الحال في كراكوف 1939 وباريس 1940، فهو كان إعلان الاستسلام للجيش النازي وتمكينه من احتلال المدينة. لكنّه أيضاً فشل في تجنيب لفارد وفورنسا الدمار، اللتين لم يتوانَ النازيّون عن تدميرهما في «عملية الانتقام» التي أمر بها هتلر الفاشي. إنّ فاشيّة النازيّين هي التي دمّرت بلفارد وفلورنسا انتقاماً وترسيخاً للخوف في أفئدة أعدائهم، وعندما قرّر النازيّون أنفسهم عدم تدمير باريس وكراكوف، فالسبب كان جليّاً ألا وهو استخدام كراكوف كعاصمة إداريّة لهم، وللإبقاء، على باريس كرمز وجزء من المخطّطات النازيّة التوسّعيّة.

إنّ هذا الإعلان، وتبعاً لما استشفّه فطاحل النداءَين من التاريخ، يدعو إذاً إمّا إلى تدمير المدينتين بدون مقاومة وتسليمهما بكاملهما للمحتلّ أو أنّه يدعو إلى تجنيبهما الدمار، لكن بعد تحويلهما إلى مستعمرتين إسرائيليّتين تنتقل فيهما الآثار لتصبح زوراً آثاراً يهوديّة، ولتتحوّلا إلى مستوطنتين ينطلق منهما مشروع إسرائيل الكبرى، ليقضي على باقي لبنان.

كما أنّ هذين النداءين يشرّعان الجرائم التي يقوم بها العدو الصهيوني، فالذين أطلقوا هذين النداءين، اعتبروا أنّ لهذا العدوان والتدمير الذيْن لا يمكن تبريرهما تحت أي ذريعة (وهو ما اعتبره رئيس الحكومة أيضاً) مبرّراً ألا وهو السلاح في المدينة، وبناءً عليه كان الحلّ لديهم بإعلان هاتين المدينتين خاليتين من السلاح. لكنّ هذا الاعتبار يدلّ على أنّهم لا يلتفتون إلى أنّ الاحتلال الاسرائيلي قام باحتلال أجزاء من سوريا رغم أنّها لم تقاوم ولم تتسلّح ضدّه كما لم يعيروا اهتماماً بأنّ إعلان الجيش اللبناني جنوب الليطاني منطقة منزوعة السلاح بإشراف ضبّاط أميركيّين على عمليات تدمير السلاح المُصادَر، وبتأكيد من الرئيس الفرنسي، لم يجنّب الجنوب من العدوان والتدمير وجرائم استهداف المدنيين وتدمير البنى المدنيّة.

هذا ويجدر بالذكر أنّ الحامية سوزان هاشم صرّحت على صفحتها على «فايسبوك» بأنّ ما وقعت عليه هو عريضة لحماية الآثار لتتفاجأ لاحقاً بتغيير في محتوى البيان، طالبةً حذف اسمها من الموقّعين عليه. كما صرّح عدد من الأشخاص بأنّهم لم يوقّعوا على البيان ولاحقاً تفاجأوا بوجود أسمائهم بين الموقّعين!

من الجليّ أنّ الذين أطلقوا هذين النداءين، لا يقرأون ولا يسمعون ولا يرون عدوّهم الصهيوني، ولا يعرفون تاريخه ولا حاضره. هؤلاء، عندما كتبوا نسوا جرائم العدوّ في كل موضع وصلت إليه يده. هؤلاء، لم يتابعوا التصريحات والوثيقات التي أجرتها المنظّمات الدوليّة لجرائم هذا العدوّ المتعمّدة، بل إنّهم لا يعيشون معنا في الحاضر الذي نعيشه. من أطلق هذا النداء، سواء عن قصد أم غير قصد، شرّع للعدوّ إبادتنا، ووهّن تماسكنا، ودعا للاستسلام من دون مقابل. من أطلق هذا النداء، حاول أن يظهر حريصاً على تراث النبطية وصور، وتناسى أنّ العدوّ يحاول سرقة آثارنا ومطبخنا وتاريخنا وزيتوننا ويحاول نسبتها إليه كما ينسب الحمّص والفلافل والبندورة الكرزيّة، وهو ما حاوله عندما أدخل عالم الآثار الصهيوني إلى منطقة شمع.

إنّ هذا العدو الذي يحاول تفريقنا وتفتيتنا طائفياً، ويحاول تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفيّة، ويحاول تأليب كل فرد على الآخر، ويحاول تجريم المقاومة بالعقاب الجماعي... هذا العدوّ لا يمكن التطبيع معه، والسلام معه هو طرح سوريالي لا يمكن تحقيقه، فضلاً عن الاستسلام. إنّ جرائم العدوّ التي يحاول فيها أن يترك فينا ألماً شديداً لكي لا نتجرّأ على التفكير بمقاومته والانتصار عليه، يحاول أن يقلب المقاييس لكي ننّهم المقاومين الأبطال بالمسؤوليّة عن دماء المدنيين الذين يقتلهم هو عقاباً لنا كشعب على جرأتنا في مقاومته، والدفاع عن أنفسنا، وعجزاً منه على الانتصار في معركة.

إنّ أي دعوة للاستسلام لهذا العدو ليست من شأنها حماية لبنان. وكما عبّر الموقّعون على النداءين، القضيّة «ليست قضية محلية أو فئوية، بل قضية لبنانية بامتياز ترتبط بانقاذ لبنان دولةً وشعباً وكياناً». ولذلك نقول لهم إنّ ما ناديا به، علموا أم لم يعلموا، هو موقف ضد المجتمع اللبناني بامتياز ويخدم تفتيت لبنان وهلاكه دولةً وشعباً وكياناً.

* كاتب

كلمات متقاطعة 5094

افقيا

1- من الفاكهة – بلدة لبنانية في قضاء مرجعيون – 2- ذكر النحل – مدينة لبنانية – 3- من الحيوانات – من أسماء الأسد – 4- متحف روسي – قلب – 5- فخ يُنصب للعدو في الحروب – سلك البكرة – 6- علف الدواب – نزع الريش – ضمير منفصل – 7- خلاف حلال – تقال على الهاتف – 8- شعوب دولة عظمى – أحرف متشابهة – 9- عملة اسيوية – البترول – 10- قناة إخبارية فضائية تبث برامجها باللغة العربية

عمودياً

1- حدث وطني يُحتفل به سنوياً – 2- نمرّ عبر الجسر – فيلسوف إيطالي من أوائل الرافضين لفلسفة أرسطو – 3- سنوّر – مدينة مغربية – 4- إسم حمله أربعة ملوك إنكليز أشهرهم الفاتح – للتفسير – 5- قلب الإناء على رأسه – من الفاكهة – أداة إستثناء – 6- مدينة أميركية من ضواحي لوس أنجلس – 7- حزك بشدة – طبق شعبي – 8- جذب لجام الحصان – خلاف عالي – 9- امسياته – 10- أهم مدن منطقة جبل عامل في الجنوب اللبناني – يجري في العروق

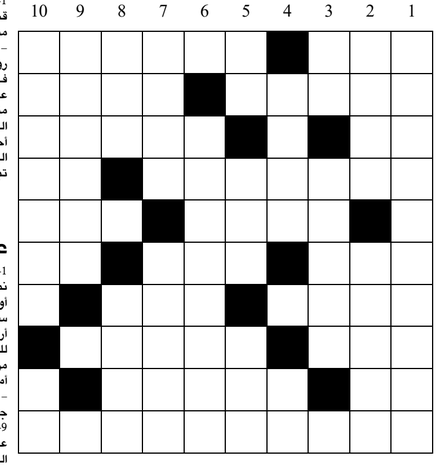

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- صهريج – يراع – 2- ين – الصرصور – 3- دارفور – 4- لن – اس – أفقا – 5- يوم – هبل – ال – 6- المتاهب – 7- يكش – رج – يم – 8- جفل – باركلا – 9- حتوزا – اي – 10- الشيخة موزة

عمودياً

1- صيدلية – جحا – 2- هنانو – يفتل – 3- ماكلوش – 4- يافا – لش – زي – 5- جلوسهم – باخ – 6- صرّ – بترا – 7- ير – الأجرام – 8- رصيف – كيو – 9- أو – قابيل – 10- عرزال – مازة

sudoku 5094

4				6				5
	6		4	5	9		7	
		8		7		4		
			1		2			
	3			4			2	
			5		7			
		6		9		3		
	4		7	1	3		8	
8				2				1

حلول الشبكة السابقة

6	4	2	3	5	1	9	7	8
8	5	7	9	2	6	3	4	1
3	9	1	7	4	8	2	6	5
9	6	3	5	1	7	8	2	4
7	8	4	6	3	2	1	5	9
2	1	5	4	8	9	7	3	6
1	7	9	2	6	5	4	8	3
5	3	8	1	7	4	6	9	2
4	2	6	8	9	3	5	1	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 391

كلمة السر من 6 حروف: من الألوان

البرتقالي – ابيض – احمر – اخضر – ازرق – اصفر – برونزي – بني – جمشتي – رمادي – زرنيخي – زهر – زي – عقيقي – قرمزي – لازوردي – لون – نحاسي – وردي – يافوتي

ا	ض	ي	ب	ا	و	ر	د	ي	ي
ي	ل	ب	ر	و	ن	ز	ي	ب	ا
د	ج	ب	ن	ي	ق	ي	ق	ع	ق
ر	م	ي	ر	ق	ر	ز	ا	ي	و
و	ش	ن	ف	ت	ق	ز	ر	د	ت
ز	ت	ب	ر	ر	ق	ي	ه	ا	ي
ا	ي	ض	م	ر	س	ا	ز	م	ر
ل	خ	ز	م	ل	و	ن	ل	ر	ف
ا	ي	ح	ن	ا	ح	س	ي	ي	ص
ي	ا	ي	خ	ي	ن	ر	ز	ج	ا

حلول الشبكة السابقة: يونكر

عملية حسابية 391

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪		=	47
–		٪		X		
	X	7	٪		=	14
٪		X		X		
5	X		٪		=	25
=		=		=		
4		60		12		

حلول الشبكة السابقة

6	X	8	X	2	=	96
٪		X		X		
2	+	8	X	7	=	70
X		٪		X		
21	–	4	X	3	=	51
=		=		=		
63		16		42		

شبكة العنكبوت 391

إعداد نعوم مسعود

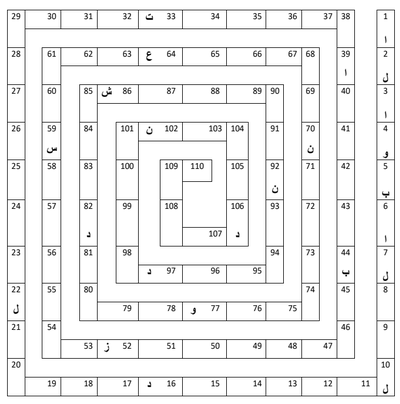

1 – 7 من الاحجار الكريمة
6 – 18 احدى مسرحيات الاخوين رحباني
12 – 22 صحيفة بريطانية يومية غالبية قرائها من النساء
20 – 25 مدينة ايطالية
23 – 33 رئيس مصري راحل
32 – 39 اسم لنهر وبحيرة في كندا
38 – 52 الملكة الفرنسة زوجة ملك بريطانيا الحالي تشارلز الثالث
52 – 57 من المشروبات الساخنة
57 – 62 دولة افريقية عاصمتها ماسيرو
61 – 70 احد فراعنة مصر ابن الملك اخناتون
68 – 77 مدينة سياحية في امارة موناكو على ساحل البحر الابيض المتوسط
76 – 86 لاعب كرة قدم كرواتي
85 – 89 تقطيع جثة ميت لمعرفة سبب الوفاة
89 – 97 شاعر غنائي مصري راحل أعطى محمد عبد الوهاب اجمل ما غنّى
95 – 99 مدينة اوسترالية
98 – 102 امبراطور روماني احرق روما
100 – 106 لاعب كرة سلة لبناني محترف
106 – 110 من كبار رجال القانون الفرنسيين ترك مجموعة اجتهادات عامة كدائرة معارف للمحامين

حل شبكة العنكبوت السابقة

البرقوق – قوس قزح – حاتم الطائي – يوكوهاما – ماردين دو غار – غاروز – ناظم عكاري – رياض البندك – كراتشي – شيواوا – وادي الملوك – لوكاس باكيتا – تايمز – مزرعة يشوع – عرين – نيلسون مانديلا – لامور – ورقة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5094

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم أميركي (1927-2016) مختص بالعلوم الإدراكية والمعرفية في مجال الذكاء الإصطناعي

1+7+5+9+10 = عاصمة بيلاروسيا ■ 4+3+8 = بيت النار ■ 2+6+11 = والدتي

حل الشبكة الماضية: **هند ابي اللمع**

الحرب الكونية ضد المقاومة

مخرجون يلوّحون بمقاطعة مهرجان في مرسيليا
Oui لمقاطعة «إسرائيل»!

يتحوّل الجدل حول مشاركة المخرج الإسرائيلي نادف لابيد في مهرجان FID في مرسيليا الفرنسية إلى اختبار جديد لحدود المقاطعة الثقافية في ظل الحرب على غزة. وتتصاعد الضغوط داخل المهرجان مع انضمام مخرجين ومثقفين عرب وأوروبيين إلى حملة الاعتراض

مروة جردي

من تعليق دبّوس للمطالبة بوقف حرب الإبادة في غزة، إلى رفع الأعلام الفلسطينية وارتداء الكوفية في المهرجانات والاحتفالات الفنية، مروراً بالمواقف العلنية التي أدانت الصهيونية وانحازت إلى الضحايا؛ يشهد العالم منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 اتساعاً غير مسبوق لحملات التضامن مع الفلسطينيين. ومع الوقت، اتخذت هذه المواقف شكلاً أكثر تنظيماً ووضوحاً، وصولاً إلى المطالبة بمقاطعة الإسرائيليين ومؤسساتهم الثقافية والفنية في المحافل الدولية، وعزلهم ثقافياً بوصف ذلك جزءاً من الضغط على كيان الاحتلال.

كواليس خاصة من مرسيليا

في هذا السياق، تحتضن فرنسا المناهضة للتطبيع الثقافي مع إسرائيل، وقد باتت تطرح أسئلة أكثر تعقيداً حول حدود الفصل بين الفنان والدولة التي يمثلها.

يبرز ذلك في الجدل الدائر حول مشاركة المخرج الإسرائيلي نادف لابيد في مهرجان FID في مرسيليا، أحد أبرز المهرجانات السينمائية في فرنسا. وعلمت «الأخبار» من مصادر خاصة أنّ حملة مقاطعة بدأت تنتظم في كواليس المهرجان عبر مجموعة من الفنانين والمخرجين العرب والأوروبيين، الذين شرعوا ببعث رسائل فردية إلى الإدارة يلوّحون فيها بمقاطعة الحدث في حال تأكدت مشاركة المخرج الإسرائيلي وفيلمه أو تنظيم فعالية مخصصة له لمناقشة كتاب حوله.

كتاب عن تحديات مخرج إسرائيلي!

لا يقتصر الاعتراض على عرض الفيلم وحده، بل يمتد أيضاً إلى احتمال تنظيم جلسة خاصة حول كتاب «نداف لابيد: وصف معركة» الصادر بإشراف مورغان بوكيه بالتزامن مع إطلاق فيلمه الجديد. ويضم الكتاب حواراً مطولاً مع لابيد وشهادات لمتعاونين ومقربين منه، ويتناول مسيرته الفنية وعلاقته باللغة والصورة، إضافة إلى الأبعاد السياسية والشخصية التي طبعت أعماله من البداية وصولاً إلى فيلمه الأخير Oui. وبالنسبة إلى ناشطي المقاطعة، فإن منح هذه التجربة منصةً إضافية داخل المهرجان يطرح الإشكالية نفسها المتعلقة باستضافة المخرج وفيلمه.

أنضم المخرج اللبناني غسان سلهب إلى حملة المقاطعة

> رسائل فردية إلى إدارة المهرجان ملوّحة بمقاطعة الحدث

هل المعارضة خارج المقاطعة؟

تثير هذه القضية التي بدأت تتشكل في كواليس مهرجان مرسيليا سؤالاً حول محاولات بعض الأوساط الثقافية الدفاع عن مشاركة أعمال فنية لمعارضين للحكومة الإسرائيلية باعتبار أنّ الفيلم يتضمن نقداً لـ «المجتمع» الإسرائيلي من الداخل، لكن هذا التبرير لا يقنع عدداً من المشاركين والناشطين في المهرجانات، الذين يقودون حملة اعتراض متواصلة ضد حضور أعمال فنية إسرائيلية مهما كانت رسالتها.

ومن المعلومات الخاصة التي توافرت لنا، علمنا بانضمام عدد من المخرجين والمثقفين العرب والأوروبيين إلى المعترضين على مشاركة لابيد في المهرجان، من بينهم المخرج اللبناني غسان سلهب وشخصيات ثقافية أخرى.

ويستند المعترضون إلى جملة من الأسباب، أبرزها حصول الفيلم على دعم مباشر من مؤسسات إسرائيلية رسمية بنسبة تقارب 10% من ميزانيته، فضلاً عن مشاركة مخرجه سابقاً في فعاليات سينمائية أقيمت في القدس المحتلة، رغم تقديمه نفسه بوصفه معارضاً للحكومة الإسرائيلية ورافضاً للحرب على غزة. وبالنسبة إلى أصحاب حملة المقاطعة، فإن هذه المعطيات تجعل العمل جزءاً من المنظومة الثقافية الإسرائيلية التي تسعى إلى تحسين صورة الدولة في الخارج.

جدل في فرنسا حول إسرائيل

هذا الجدل كانت قد تناولته الصحافية الفرنسية من أصل جزائري لويزا اليوسفي، المعروفة باهتمامها بالقضايا المناهضة للاستعمار، عبر منصة Paroles d'Honneur، حيث طرحت سؤالاً محورياً: كيف ينبغي التعامل مع عمل فني قادم من إسرائيل؟ هل يُقاطع باعتباره جزءاً من المقاطعة الثقافية الشاملة، أم يُشاهد ويُناقش لأنه يقدّم نقداً لبنية المجتمع الإسرائيلي من الداخل؟

وتشير اليوسفي إلى أن القضية تتجاوز العمل الفني نفسه لتلامس جوهر النقاش الدائر حول المقاطعة الثقافية. فبينما يرى مؤيدو المقاطعة أن تمويل الفيلم من صناديق عامة إسرائيلية وعرضه في مهرجانات إسرائيلية يجعلان منه أداة تسهم، بصورة أو بأخرى، في تبييض صورة الدولة وإبرازها كمساحة ديمقراطية تتسع للنقد الداخلي، يرى آخرون أن الأعمال النقدية الآتية من داخل إسرائيل يمكن أن تؤدي دوراً في تفكيك السردية السائدة وكشف تناقضات المجتمع الإسرائيلي.

ويأتي هذا النقاش في سياق سياسي شديد الحساسية فرضته حرب الإبادة على غزة وما رافقها من تصاعد الدعوات إلى المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل.

سابين توني نقلت معركة الوعي إلى فيينا!

أثار مقطع فيديو نشرته الناشطة اللبنانية سابين توني من وسط فيينا تفاعلاً واسعاً بعد اعتراضها على رفع العلم الإسرائيلي إلى جانب العلم اللبناني في موقع سياحي. وتحوّل النقاش سريعاً إلى مواجهة حول التطبيع والتهديد وحرية التعبير في مشهد يعكس امتداد الصراع على الرواية والوعي إلى خارج المنطقة

نشرت الناشطة اللبنانية سابين توني مقطعاً على «تيك توك» إذ ظهر علم لبناني كبير وإلى جانبه آخر مثله إسرائيلي في شوارع العاصمة النمسوية فيينا. وانتقدت توني علناً هذا التصرّف الذي تبيّن أنّه يقف وراءه لبنانيّون، خصوصاً في ظلّ المجازر التي يرتكبها كيان الاحتلال بحقّ لبنان إلى جانب غزّة والضفّة وسوريا وأسطول الصمود وغيرها. الأنكى لم يكن التصرّف المشين بحدّ ذاته، بل تهديدها وابتزازها من قبل مرتكبيه، الذين قالوا لها إنّ لبنان وكيان الاحتلال «صديقان»، قبل أن يقول أحدهم عبارة «8 أكتوبر» (في إشارة إلى ما بعد عملية «طوفان الأقصى») ويهدّدها بالشرطة، علماً أنّه لبناني. هذا ما دفع الناشطة إلى التصوير، مظهرةً شجاعة، إذ واجهت تهديداته وابتزازه بتأكيدها أنّه يحقّ لها التصوير في الشوارع العامّة طالما أنّها لا تصوّره مباشرةً.

وفي حديث لها معنا، تروي سابين توني أنّ «الكيوسك» كان في أكبر منطقة سياحية في وسط فيينا، ويزورها يومياً الآلاف من مختلف الجنسيّات. وتقول إنّها توجّهت إلى شابّة تقف هناك ومن الواضح أنّها ليست لبنانية ولا تجيد العربية، سائلةً إيّاها عن سبب وجود العلمَين جنبًا إلى جنب، فتجيب الشابّة أنّ «لدينا أصدقاء من «إسرائيل» وأصدقاء من لبنان»، وهو ما استفزّ توني. وتروي أنّ الرجل اللبناني سمع الحديث وقفز ليؤكّد أنّه «الصديق اللبناني»، ويقول لها إنّه ليس لديه سوى كلمة واحدة هي «8 أكتوبر»، فما كان من توني إلّا أن ردّت «ماذا عن مجزرة قانا، والشباب والأطفال الذين يُقتلون؟». هنا، طفحت طائفية

> تروي سابين توني لنا أنّ «الكيوسك» كان في أكبر منطقة سياحية وسط فيينا

الرجل إلى السطح، فسألها بوقاحة «أنت شيعية؟» كأنّ الطائفة تحدّد الموقف الإنساني والوطني، مهدّداً إيّاها بالشرطة ومبتزّاً إيّاها على طريقة الصهاينة المعتادة. وهنا بدأت بالتصوير إذ يمكن سماع محاولته مقاطعتها فيما لا تسمح له بذلك مؤكّدةً حقّها بالتصوير وتناول الموضوع.

قد يبدو الحديث عن موضوع من هذا النوع عبثيًا في ظلّ المجازر والاحتلال اللذين يوسّعهما كيان الصهيوني في لبنان. لكن على العكس، هو أهمّ الآن من أيّ وقت مضى. هناك صهاينة بمَن فيهم لبنانيّون، يستغلّون النشوة التي يشعر بها الكيان من أجل الدفع نحو تحقيق أهدافه الإجرامية والتوسّعية، تحت حجج «الإرهاب» و«الصداقة والسلام» و«معاداة السامية» وغيرها من تسويغات كاذبة. والمعركة الأكبر اليوم بعد تلك العسكرية، هي معركة الوعي التي باتت تؤلم الكيان رغم كلّ الأهمّية التي يعطيها إيّاها، ويجب ألّا يُهمل خوضها ومواجهة محاولات التغلغل والابتزاز من هذا النوع في أيّ مكان من أصقاع العالم. والتعويل دائماً على وعي الجيل الشابّ اللبناني، وهو ما جسّدته سابين توني بشجاعة هنّأها عليها متابعوها.

نزار...

إعلام فيشي يهلّل لاحتلال قلعة الشقيف!

أعاد رفع العلم الإسرائيلي على قلعة الشقيف فتح النقاش حول أداء بعض وسائل الإعلام اللبنانية في تغطية الحرب. بينما يُفترض أن يشكّل الاحتلال حدثاً يثير الإجماع الوطني، تعامل بعض القنوات مع المشهد بوصفه مادة للترويج السياسي والحرب النفسية، عبر التركيز على رواية الاحتلال وخطابه وتهديداته

نزار نمر

في أيّ بلد عاديّ تقع أراضيه وآثاره تحت الاحتلال، يُتوقّع من إعلامه أن يقف إلى جانب بلده وشعبه. لكنّ لبنان بلد العجائب، حيث يهلّل الإعلام لاحتلال عدوّ لبنان أجزاءً منه! هذا ما حصل مع رفع علم الكيان الإسرائيلي على قلعة

> اجتاح الحبور القنوات اللبنانية باحتلال القلعة!

الشقيف (أرنون) في نهاية آخر الأسبوع الماضي، إذ كادت «الجديد» تهلّل له، وراحت إلى جانب mtv تنقل كلّ شاردة وواردة على ألسنة قادة العدوّ، وجلّها تهليل وتهديد واستعراض قوّة وغيرها. أي إنّ القناتَين وقنوات وصفحات أخرى، تنقل الأخبار كأنّها إعلام تابع للطرف الآخر وتشارك في حربه النفسية، وكلّ ذلك بحجّة معاداة المقاومة. وفي نشرات الأخبار، كان هناك تسويق بشكل يكاد لا يُصدّق لتصريحات رئيس وزراء كيان الاحتلال بنيامين نتنياهو وتهديداته بحقّ لبنان.

وفي مقدّمات الأخبار مساء الأحد الماضي، أوردت LBCI أنّ «حزب الله» مستمرّ في عمليّاته، بردّ بالصواريخ رغم سقوط الشقيف، ويشترط وقف نار شاملًا، بقرار من الضاحية أو من طهران»، فيما أكملت mtv لازمتها اليومية التي باتت مملّة ربّما حتّى بالنسبة إلى جمهورها، فلامت المقاومة كذلك سائلةً: «هل هذا ما يريده «حزب الله» من خلال حربه غير المدروسة والمدمّرة التي يخوضها؟ ومتى يوقف بالتالي حربه العبثية ويسلّم أمره للدولة، أم سيظلّ يكابر حتّى تحتلّ «إسرائيل» الجنوب بأكمله؟». وأكملت mtv محرّضةً: «والأهمّ: أين إيران من كلّ ما يحصل؟ ألم يعلن «حزب الله» هذا ما يريده من خلال حربه غير المدروسة؟ أم أنّها مشغولة بصفقتها مع الولايات المتّحدة التي قد يكون رأس «حزب الله» على رأس بنودها؟».

أمّا «الجديد»، فواردت: «حقّق بنيامين نتنياهو جزءاً من الصورة التي أرادها إنجازاً للداخل الإسرائيلي ورصيداً مضافاً إلى حملته الانتخابية. لكن وبحسب خبراء عسكريّين ومحلّلين استراتيجيّين، فإنّ مكسب القلعة مهمّ في التكتيك كإنجاز نفسيّ ورمزيّ؛ أمّا في الاستراتيجيا، فكم ستصمد السارية؟». ولاحقاً، نقلت القناة خبراً مفاده: «أكسيوس عن مسؤول إسرائيلي كبير: لم يكن هناك عناصر من «حزب الله» في قلعة الشقيف ولم يتمّ العثور على أسلحة هناك»، وهو واحد من أخبار كثيرة مشابهة نقلتها القناة وزميلاتها.

أثارت صور وصفتها «الحدث لبنان» بالحصرية لعناصر من لواء «غولاني» داخل قلعة الشقيف جدلاً واسعاً حول مصادر المواد الإعلامية وآليات الحصول عليها. بينما قدّمت القناة الصور بوصفها سبقاً صحافياً، فإنّ نشرها يطرح أسئلة حول طبيعة العلاقة مع المصادر الإسرائيلية وحدود التغطية الإعلامية للحرب الجارية في لبنان

«الحدث لبنان»... طقّ شرش الحيا

نشر حساب قناة «الحدث لبنان» على فايسبوك صوراً قال إنها «حصرية» حصلت عليها القناة لعناصر من لواء «غولاني» أثناء دخولهم قلعة الشقيف في جنوب لبنان. ويعني ذلك أن الصفحة، التي تُعد إحدى المنصات الرقمية التابعة لقناة «الحدث» السعودية، تنشر مواد ميدانية من داخل عملية التوغل الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية، بما يعني تواصلاً مباشراً بين القناة السعودية و«إسرائيل» أو حتى مرافقة من فريق القناة للقوات الإسرائيلية، لتنضم بذلك إلى تغطيات قنوات أخرى كقناة «الحرة» الأميركية.

ورغم أن السعودية لم تصدر موقفاً رسمياً يؤيد المفاوضات المباشرة مع الاحتلال أو العمليات العسكرية الإسرائيلية أو أي نية لاستئناف الاتفاقات الإبراهيمية، فإن تغطية قناتي «العربية» و«الحدث» السعوديتين تتبنى، وفق منتقديها، خطاباً معادياً للمقاومة بشكل كامل، وتتعامل مع العمليات الإسرائيلية من زاوية تبريرية. كما تنشر «الحدث» صوراً ومقاطع فيديو للدمار في الجنوب اللبناني مع الإشارة إلى أنها ناجمة عن «غارات»، من دون تسمية الجهة المنفذة أو الإشارة صراحة إلى الاحتلال الإسرائيلي.

وسبق للقناة أن بثت مواد إعلامية ومقاطع مصورة منقولة عن المتحدثة باسم «الجيش» الإسرائيلي، ووصفتها بأنها لقطات جديدة من عملية عسكرية تُظهر «توغل قوات الوحدة الخاصة التابعة للواء غولاني في قلعة الشقيف في قضاء النبطية جنوب لبنان». وخلال اليومين الماضيين، صعّدت القناة من خطابها المناهض للمقاومة، بالتوازي مع تركيز ملحوظ على متابعة التحركات الميدانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي وتغطية تقدمها على الأرض وتثبيت إنجازات لم تتحقق بعد.

وأثارت الصور التي نشرتها «الحدث» موجة انتقادات واسعة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث وصفها عدد من المعلقين بأنها «قناة عبرية» و«الحدث الإسرائيلية»، في تعبير عن رفضهم لطبيعة التغطية التي تقدمها القناة للحرب في لبنان، مطالبين القناة بتبرير كيف حصلت على صور حصرية لعملية عسكرية إسرائيلية في لبنان.

مروة...

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 2 حزيران 2026 العدد 5790

رادار

كانت المهرجانات الصيفية ترقد في غرفة «الإنعاش» منذ عام 2019 بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلد. نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة اللبنانية. وجاءت الحرب لتدقّ مسماراً في نعشها

الحرب تعيد المهرجانات إلى نقطة الصفر

فرح الصيف مؤجّل!

زكية الديراني

طوال السنوات السبع الماضية، كانت المهرجانات الصيفية اللبنانية تتنفس بصعوبة، إذ كان القائمون عليها يكتفون بتنظيم حفلات متواضعة غلب عليها حضور المغنين المحليين، مع تواجد قليل لنجوم أجانب أو عرب بسبب تخوفهم من السفر إلى لبنان، قبل أن تندلع الحرب التي شنها العدو الإسرائيلي عام 2024، فتضرب المهرجانات في الصميم وتعرقل إقامتها.

بصيص أمل سرعان ما تلاشى

تنفست المهرجانات الصعداء الصيف الماضي بعد انتخاب جوزيف عون رئيساً للجمهورية وإعلان الهدنة. وشهدت المهرجانات انفراجات، حيث أقيمت عشرات الحفلات، تقدمها كاظم الساهر في «إهدنيات» وعمرو دياب على واجهة بيروت البحرية، إلى جانب بعض النجوم الأجانب، فأعطى صيف 2025 بصيص أمل بتحريك الساحة الفنية. لكن الأحلام لم تتحقق على إثر اندلاع الحرب الثانية التي يشنها العدو الإسرائيلي على لبنان منذ الثاني من آذار (مارس) الماضي، من دون أي ملامح سياسية لهدنة محتملة. هذا الأمر ينعكس سلباً على اليد العاملة اللبنانية التي تستغل الصيف لتحريك العجلتين السياحية والاقتصادية، ويلغي المنافسة بين المهرجانات التي كانت مشتعلة في السابق.

هكذا، قضت الحرب بشكل كلي على مهرجانات صيف 2026، من الشمال إلى البقاع والجنوب اللبناني الذي يشهد معارك قتالية بين العدو والمقاومة.

ضياع المنظمين وسباق الإلغاءات

في هذا السياق، يعيش القائمون على المهرجانات الفنية حالة من الضياع، تمثّلت في إلغاء بعض المهرجانات بشكل كامل، بينما لا يزال بعضهم الآخر يتمسك ببصيص أمل بتوقف الحرب، ومن ثم الإعلان عن جملة حفلات خجولة. لم يكن عامل الوقت لصالح المهرجانات التي كانت تُعلَن عادةً في شهر نيسان (أبريل) من كل عام، خلال مؤتمر صحافي. أما هذا العام، فقد التزمت الصمت وتنافست على إصدار بيانات الإلغاء على إثر تداعيات الحرب المتواصلة. وهذه الخطوة تدل على انعكاس الأزمة الاجتماعية الناتجة من الحرب والنزوح على فعاليات الصيف، فمن الصعب إقامة الفرح في وطن يسقط فيه يومياً عشرات الشهداء. كما أن النجوم يتخوفون من السفر إلى لبنان في ظل عدم إبرام أي هدنة.

على الضفة نفسها، إن الحديث مع منظمي المهرجانات للسؤال عن خطط حفلاتهم الصيفية يبدو كأنه خارج المنطق في بلد لا تزال فيه آلة القتل مستمرة. لكن، كما في كل عام، فإن موضوع المهرجانات حاضر في الصحافة في هذه الفترة من السنة.

مهرجانات ألغت أنشطتها رسمياً

كانت «مهرجانات الأرز الدولية» الأكثر حماسةً لصيف 2026، وأعلنت منذ الخريف الماضي عن انطلاق تحضيراتها لجدول حفلات مزدحم، وبدأت طرح البطاقات للبيع لحفلتي ملحم زين ووائل كفوري وغيرهما، قبل أن تعلن أخيراً، في بيان لها، عن تأجيل إقامة الأنشطة المقررة لهذا العام، مع وقف العمل ببيع البطاقات لصيف 2026. وشرحت المهرجانات التي تديرها النائبة ستريدا جعجع «نظراً إلى الظروف القاهرة والدقيقة التي يمر بها لبنان، تقرر تأجيل المهرجانات. هذا القرار نابع من مسؤوليتنا الوطنية والروحية تجاه أهلنا، ونأمل أن نلتقي مجدداً في صيف 2027 في ظروف أكثر أماناً واستقراراً، لتعود مهرجانات الأرز الدولية كما عهدتموها».

لم تكن «مهرجانات الأرز الدولية» الوحيدة التي أعلنت إلغاء حفلاتها، بل تشاركت معها القرار أيضاً «مهرجانات بيت الدين الدولية التي تنظمها نورا جنبلاط ولفتت في بيان إلى أنّها «اعتادت منذ تأسيسها عام 1984، على مواجهة التحديات الكبرى من خلال التمسك بالحياة الطبيعية، وخلق مساحة للقاء، وحمل رسائل الأمل رغم قساوة الحروب والظروف التي مرّ ويمرّ بها لبنان. إلا أن أولوية السلامة والأمان لعائلة المهرجانات، إلى جانب المسؤولية الوطنية والإنسانية التي تفرض اليوم تسخير الوقت والجهد دعماً وتضامناً مع اللبنانيين المتضررين من الحرب المستعرة، يحتّمان على إدارة المهرجان اتخاذ القرار الصعب بإلغاء فعاليات دورة عام 2026».

ليست المرة الأولى التي توقف فيها «مهرجانات بيت الدين الدولية» أنشطتها الفنية. فقد اتخذت القرار إبان اندلاع الإبادة في غزة عام 2023، ولاحقاً مع تداعياتها على لبنان. وهذا الموقف يسجل للقائمين على المهرجان الذين يعرفون أن الفرح محجوب في زمن آلة القتل المستمرة منذ ثلاث سنوات.

أما بالنسبة إلى مهرجان «إهدنيات» الذي تنظمه ريما فرنجية في إهدن في شمال لبنان، فقد أعلن إلغاء برنامج حفلاته لصيف 2026، قائلاً «إلى اللقاء في الصيف المقبل. نظراً إلى ما يعانيه شعبنا ووطننا هذا العام، يغيب «إهدنيات» عن موعده السنوي، آملين أن ينهض لبنان ويعود موطناً للفن والثقافة والفرح والإبداع كما كان دائماً».

مهرجانات تنتظر حسم القرار

من جانبها، تلفت مايا حلبي، المنسقة الإعلامية في «مهرجانات بعلبك الدولية»، إلى أنه لم يُتخذ قرار نهائي بشأن المهرجانات هذا الصيف. إذ لم تعلن بعلبك بعد عن مواعيدها، في انتظار تطورات الأوضاع التي ستبني قرارها على أساسها في الأيام القليلة المقبلة. علماً أن المدينة شهدت عدداً من المجازر التي نفذها العدو الإسرائيلي، وبالتالي فإن إقامة المهرجانات تشكل خطراً على حياة المواطنين.

في المقابل، لم يتّخذ القائمون على مهرجانات «أعياد بيروت» التي تقام سنوياً على واجهة بيروت البحرية قرارهم الأخير بعد. وأشار أمين أبي ياغي، منظم المهرجان مع مجموعة معلنين، في اتصال معنا إلى أن «أعياد بيروت» لم يحسم مصيره بعد، لافتاً إلى أنه في حال تقررت إقامة الحفلات، فلن تكون على واجهة بيروت البحرية حيث أقيمت عليها السهرات سابقاً، بل سيتم البحث عن مكان آخر. وأشار أبي ياغي إلى أن «أعياد بيروت» سيحسم أمره في الأيام القليلة المقبلة، مع أمل الإبقاء على بعض الحفلات كنوع من المقاومة إلى جانب المقاومة في جنوب لبنان، بحسب تعبيره.

في المقابل، لا تزال بعض المهرجانات المحلية قيد الدرس، مثل بيبلوس وجونية والقبيات وصيدا وغيرها، ولم يصدر عن المنظمين أي قرار بعد حول إقامتها أو تأجيلها.

في السياق نفسه، لا تزال حفلة عمرو دياب المقررة في بيروت في الأول من آب (أغسطس) على موعدها، ولم يعلن منظموها إلغاءها أو تأجيلها. وقد بيعت غالبية بطاقات الحفلة التي طُرحت منذ الشتاء الماضي، لتكون ضمن سلسلة الحفلات التي يقدمها الفنان المصري في بيروت خلال السنوات الثلاث الأخيرة بعد غياب دام 15 عاماً.

على بالي

أسعد أبو خليك

تعليقاً على ما يجري، كتب محيي الدين النصولي مقالةً في جريدة «بيروت» بعنوان «الجبل يستنجد، فهَل مِن مُنجِد؟». قال: «لستُ أعني بالجبل جبلَ لبنان، فهو نائم قرير العين فيه طرقات معبّدة وفيه مياه جارية وفيه مدارس راقية... وفيه رغد ورخاء لأنّ أبناءه يتمتّعون بأعلى المناصب وأهم المراكز في الجمهوريّة. ولكنّي أعني بالجبل جبلَ عامل، هذه القطعة الجبّارة من الوطن العربي، هذه البقعة المباركة التي يسكنُها إخوان لنا... والتي غمط حقّها فنسيَتها الجمهوريّة ولم تعاملها كما عاملت بقيّة بقاعها، فخيّم عليها الجهل وسادتْها جماعة من الإقطاعيّة، فبدلاً من أن يفتحوا أعينها للنور فضّلوا أن تظلّ راقدة في ظلمات البداوة، وبدلاً من أن يأخذوا بيَد فلاّحها القوي استعبدوه واستضعفوه فذبحوه. أين الطرقات التي شُقّت في جبل عامل، وأين المدارس التي فُتحت... وأين المنشآت الاجتماعيّة التي أُقيمت في ربوعه؟ إنّ نفسي لتبكي بكاءً مرّاً عندما أرى أبناء الجبل الأشمّ يهبطون بيروت ليكونوا حمّالين ومسّاحي أحذية وباعة جرائد. إنّ قلبي ليذوب ألماً لمرأى الشباب العربي يتعثّر بالجهل ويعيش على هامش الحياة فيضمّ القرش إلى القرش ويقنع بالقليل ويأوي إلى غرف قذرة ثم يعود إلى قريته ليعاود حياة التعب والجهاد. لقد تتابعت الحكومات على هذه البلاد فلم تُعرْ جبل عامل اهتمامها ولم تعطه حقّه ولم تعبّد فيه الطرقات ولم تجرّ إليه المياه الصحيّة، ولم تنشر التعليم بين أبنائه ولم تحبّه بوسيلة واحدة من وسائل المدنيّة، ولكنّها عرفت كيف تجني منه الضرائب وكيف تأخذها حتى آخر فلس وعرفت كيف تكمّ أفواه نوّابه فلم يقوموا بمهمّتهم حقّ القيام نحو ناخبيهم ونحو الأرض التي رفعتهم إلى كرسي النيابة ونحو إخوانهم الذين وضعوا بهم ثقتهم وعلّقوا بهم آمالهم. إنّ مائة ألف من سكّان جبل عامل يستنجدون ويطلبون الإنصاف والعدل وهم قوّة لا يُستهان بها في هذا الوطن، ويطلبون من فخامة الرئيس أن يضع حدّاً لتعنّت المتعنّتين وتحدّي المتحدّين. إنّ أبناء جبل عامل يحبّون الهدوء ويتطلّعون إليه ويودّون أن يعيشوا براحة وسكينة.»

كتبها النصولي في 28 آب 1936.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com